



The Chronological Contrast of the Verb Between Arabic and Persian Languages

Buthaina Shemous

University of Tartous, Tartous. Syria

Email : b.shemous@gmail.com

Received	Accepted	Published
16/5/2023	2/07/2023	30/7/2023

DOI: 10.63939/AJTS.w94k3e16

Cite this article as : Shemous, B. (2023). The Chronological Contrast of the Verb Between Arabic and Persian Languages. *Arabic Journal for Translation Studies*, 2(4), 9-33.

Abstract

Arabic is one of the most adequate languages in its ability to express details and meticulous characteristics, and this particular efficiency is not only limited to its semantics, but rather goes beyond that to its syntax, such as, the verb and the syntactic constituents that follow it. In spite of the heavy morphological marking of tenses that is particularly present in many foreign languages such as Persian, which may at first glance seem to be superior to Arabic in its ability to express the aspects of tenses due to the multiplicity of Persian tenses, this study proposes that Arabic is no less able to grasp these aspects through its syntactic devices and many other structural categorizations. Using a descriptive analysis approach, this article attempts to present a Contrastive Analysis of tenses in Persian and Arabic in order to guarantee more accurate translations between the two languages. The study concludes that syntactic devices and attributive verbal phrases have a role in defining tenses of the Arabic verbs accurately, and surpassed them in the ability of non-verbs to reveal the tenses significance through the context.

Keywords: Arabic, Persian, Tense, Aspect, Verb, Context

© 2023, Shemous, licensee Democratic Arab Center. This article is published under the terms of the Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 International (CC BY-NC 4.0), which permits non-commercial use of the material, appropriate credit, and indication if changes in the material were made. You can copy and redistribute the material in any medium or format as well as remix, transform, and build upon the material, provided the original work is properly cited.

التقابل الزمني للفعل بين العربية والفارسية

بثينة شמוש

جامعة طرطوس، طرطوس. سورية

البريد الإلكتروني: b.shemous@gmail.com

تاريخ النشر	تاريخ القبول	تاريخ الاستلام
2023/7/30	2023/7/2	2023/5/16

DOI: 10.63939/AJTS.w94k3e16

للاقتباس: شמוש، بثينة. (2023). التقابل الزمني للفعل بين العربية والفارسية. *المجلة العربية لعلم الترجمة*، 2(4)، 9-33.

ملخص

تعد اللغة العربية من أدق اللغات وأكثرها قدرةً على التعبير عن تفاصيل الأمور وصفاتها الدقيقة، وقدرتها هذه لا تنحصر في دلالات مفرداتها وحسب، بل تتعدى ذلك إلى تراكيبيها، بما في ذلك الفعل وما يرافقه من أدوات أو تركيب، فعلى الرغم مما نلمحُه من جزئيات كثيرة في أزمنة الأفعال في لغات أجنبية كالفارسية، والتي قد تبدو للوهلة الأولى متفوقةً على العربية في قدرتها على التعبير عن جزئيات الزمن لتعدد الأزمنة فيها، إلا أنه بعد الدراسة يتضح لنا أن العربية لا تقل قدرتها على الإحاطة بتلك التفاصيل، من خلال أدواتها وأساليب أخرى عديدة كما سنرى في دراستنا. يقوم هذا البحث وفقاً للمنهج التحليلي الوصفي على تقديم تحليل تقابلي للأزمنة الفارسية والعربية للإفادة منها في الحصول على مقابلات دقيقة للأفعال في اللغتين، وصولاً إلى ترجمات أدق، وقد وصلنا إلى هذه المقابلات بالإفادة من كتب النحو العربي الحديثة، وتوصل البحث إلى أن الأدوات والأفعال المركبة مكنت من الإحاطة بأبعاد في غاية الدقة في المقابلات العربية للأزمنة الفارسية، وتفوقت عليها في قدرة غير الأفعال على كشف الدلالة الزمنية من خلال السياق.

الكلمات المفتاحية: العربية، الفارسية، الزمن، الفعل، الجهة، السياق

© 2023، شמוש، الجهة المرخص لها: المركز الديمقراطي العربي.

نشرت هذه المقالة البحثية وفقاً لشروط (CC BY-NC 4.0 International) Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 International.

تسمح هذه الرخصة بالاستخدام غير التجاري، وينبغي نسبة العمل إلى صاحبه، مع بيان أي تعديلات عليه. كما تتيح حرية نسخ، وتوزيع، ونقل العمل بأي شكل من الأشكال، أو بآية وسيلة، ومزجه وتحويله والبناء عليه، طالما ينسب العمل الأصلي إلى المؤلف.

مقدمة

شكّلت ترجمة الأفعال بأزمعتها الحقيقية بين اللغتين العربية والفارسية مشكلة جدية، إذ تتعدد أنواع الأفعال في الفارسية، دون أن نجد كتاباً أو دراسة تشير إلى المقابلات العربية لها، فكثيراً ما كانت تترجم كل أنواع الماضي الفارسي -على تشعبها- إلى الماضي المطلق في العربية، وكثيراً ما تُرجم الحاضر الفارسي بأنواعه إلى مضارع في العربية دون أن تراعى دلالاته على الشك أو الطلب أو الاستقبال، كما نجد ندرة في محاولات دراسة الأفعال التي لا توجد إلا في الفارسية كالأفعال أحادية الفاعل وغير محددة الفاعل، وإيجاد نظائر ترجمية لها، وقد سبّب هذه المشكلة غياب أية دراسة تحدّد المقابلات بين الأفعال وأزمعتها، ومن هنا رأينا أن نُجري هذه الدراسة لنتناول فيها الأزمنة الفارسية وأنواع الأفعال عامةً مع نظائرها العربية، تسهيلاً على المترجمين والدارسين في هذا المجال.

المنهجية

رأينا لهذه الدراسة أن تقوم وفقاً للمنهج التحليلي الوصفي بذكر تعريفات مختلفة للزمن النحوي والصرفي والجهات الزمنية ودعائمه، ثم أعقبنا ذلك بالدراسة التحليلية في تحليل تقابلي بذكر كل زمن عربي ونظيره الفارسي في دراسة تتضمن ذكر القاعدة والاستخدام والمقابلات الممكنة في الترجمة، وتصنيف كل منها فيما إذا كان يعدّ في لغته زمنًا أو نوعاً أو جهةً، مدعمين كلاً منها بأمثلة توضيحية، ولذلك قمنا بتقسيم الأزمنة والجهات إلى عناوين مختلفة؛ يتألف كل عنوان من المصطلح العربي أولاً ثم الفارسي للاستخدام الفعلي والزمني الواحد، وإن تعددت المصطلحات العربية ذكرناها معاً، كما أننا أخذنا بعين الاعتبار ذكر المصطلح الدالّ على الزمن، والمصطلح المستخدم في الترجمة الحرفية للزمن الفارسي كما جاءت في الكتب المختصة، من قبيل مصطلحي: "المستقبل الرجائي والأفعال الطلبية" مع "الحاضر الالتزامي" التي تدلّ جميعاً على مدلول واحد، إلا أن الأول -المستقبل الرجائي- يُشعر بالزمن، والثاني والثالث -الفعل الطلبي والفعل الالتزامي- ترجمتان للمسعى الفعلي كما نراها في الكتب التي تهتم بقواعد اللغتين مجردتان من الدلالة الزمنية، وأدرجنا تحت كل عنوان قاعدة صياغته، والخلاف بينه وبين مشابهاه، بادئين بالماضي وما يتشعب منه، ثم الحاضر والمستقبل، وأرفقنا بالأزمنة الرئيسة ما لا تشترك فيه اللغتان من أزمنة أو أنواع، فيما أسميناه "أزمنة مقتصرة على إحدى اللغتين"، ثم نفي الأزمنة والجهات بين الفارسية والعربية، وبعد ذلك ذكرنا ما تميزت به العربية مما يحمل الدلالة الزمنية من غير الأفعال، وهو الحركات الإعرابية والمشتقات وأسماء الأفعال، وأرفقنا فقرة عن العدول في أزمنة الأفعال في اللغتين، خاتمين ذلك بقراءة مقارنة ونتائج مستخلصة من الدراسة.

دوافع البحث

اقتصرت الدراسات المهمة بالعربية والفارسية قواعدياً على إيجاد نظائر في ترجمة المصطلح الفارسي ترجمة حرفية إلى العربية وليست ترجمة مقابلة، فالماضي النقلي -مثلاً- تُرجم بهذا الشكل، ولم يُترجم بما يدل على زمنه ومضمونه، أي الماضي القريب من الحاضر أو المنتهي بالحاضر، والحاضر الالتزامي تُرجم بهذا الشكل أيضاً دون أن يهتم المترجمون بإيجاد النظير الحقيقي في كتب النحو العربية والذي يدل بمضمونه على دلالاته وزمنه، أي المستقبل الرجائي، والماضي الالتزامي أيضاً تُرجم بهذا الشكل وليس بالماضي الشكي، والماضي المستمر تُرجم بهذا الشكل دون أن يراعى الجانب الآخر لدلالاته، أي المتجدد أو الاعتيادي، والماضي البعيد الفارسي أيضاً تُرجم إلى العربية كما هو، دون أن تراعى دلالاته على الانقطاع، أي الماضي المنقطع. من

هنا رأينا أن تحديد المصطلحات المقابلة وإيراد صيغها يخدم الترجمة بين اللغتين، ويوضح تقابل القواعد فيهما على ما بينهما من مبادلات ثقافية وأدبية وعلمية في الميادين كافة.

الدراسات السابقة

أثناء جمعنا للمادة العلمية لهذه الدراسة وجدنا العديد من الدراسات التي اهتمت بالنحو العربي والفارسي كلاً على حدة، كما وجدنا كتباً عملت على مقارنة النحو الفارسي والعربي بشكل عام، من قبيل: كتاب د. أحمد كمال الدين حلي بعنوان: "مقارنة بين النحو الفارسي والعربي" (1993) الذي نشرته جامعة الكويت، وتناول القواعد النحوية عامةً في كتابه، وليس الأفعال وحسب، وفي الأفعال الفارسية ركز على شرح قواعد الأفعال الفارسية باللغة العربية، وليس على مقابلاتها في الترجمة، وعلى الرغم من دقة ترجمة الجمل التي استخدمها، إلا أنه أغفل ذكر الجهة أو الزمن العربي المقابل لمصطلحاً، كما أغفل ترجمة بعض الصيغ الفعلية التي شرح قاعدتها، كالماضي الأبعد وما سماه بالصيغة المصدرية -مقابلاً للأفعال غير محددة الفاعل- إذ اكتفى بذكر القاعدة فيهما وحسب، وأغفل ذكر صيغ فعلية بالكامل كالماضي غير التام والحاضر غير التام والأفعال أحادية الفاعل، كما أغفل الدلالات التي قد تحملها صيغ الأفعال في كثير من الأحوال، كالمقاربة في صيغة الماضي المستمر والحاضر المستمر، والقرب من الحاضر أو الانتهاء بالحاضر فيما ترجمه بالماضي القريب.

كما اكتفت بعض الكتب المهمة باللغتين بشرح قواعد اللغة الفارسية باللغة العربية، من قبيل كتاب "المرجع في قواعد اللغة الفارسية" للمؤلف ذاته، وقد صدر عن دار ذات السلاسل في الكويت، وكتاب عبد الله مبشر الطرازي بعنوان: "المختصر في قواعد اللغة الفارسية" (1983) الصادر عن دار المعرفة في جدة، وكتاب "اللغة الفارسية: قواعد وتطبيقات تمهيدية" (1415هـ) للدكتور محمد السعيد جمال الدين، الذي صدر عن دار الاعتصام. وهي كتب اهتمت جميعاً بشرح القواعد الفارسية باللغة العربية، مع المحافظة على المصطلح الفارسي المستخدم كما هو، ودون محاولة إيجاد نظائر زمنية للأفعال المستخدمة إن تطرقت تلك الدراسات إلى الأفعال، إلا أننا لم ننع على بحث أو كتاب يدرس الأزمنة في هاتين اللغتين بشكل تحليل تقابلي ودقيق بما يسهل عملية الترجمة من الفارسية وإليها، وهو ما دفعنا إلى محاولة رتق الشرح الناشئ في الاستخدام القواعدي والترجمة بين اللغتين من خلال هذه الدراسة.

أسئلة البحث

يعمل هذا البحث على الإجابة على مجموعة من الأسئلة؛ أهمها:

1. كيف تمكنت اللغة العربية من إيفاء الدلالة على دقائق الزمن وتفصيله؟ وبم استعانت حتى تغطي تفاصيل الأزمنة والجهات العديدة التي توجد في اللغة الفارسية واللغات الأجنبية عامة؟
2. ما هي الجهات الزمنية العربية المقابلة للأزمنة الفارسية، وما هي صيغها في الإيجاب والنفي؟
3. بم امتازت العربية عن الفارسية في إيفاء الدلالة الزمنية؟

فرضيات البحث

تنطلق هذه الدراسة من فرضيات عدة؛ أولها أنه لا يمكن للغة بعراقة العربية وسعتها وعظمتها أن تكون فقيرة أمام أيٍّ من اللغات الأجنبية -ومن بينها الفارسية- في الدلالة على جزئيات الزمن في الفعل وتفاصيله، ولكن لا بدّ لحدوث ذلك من استخدام وسائط معينة، فالأقسام الرئيسية للزمن في العربية خالية من الجزئيات، فكان علينا البحث عن تلك الوسائط ودلالاتها في كتب النحو الحديثة ومقابلتها بنظائرها الفارسية، وافترضنا أيضاً أن تداخل تلك الوسائط يمنح اللغة قدرة على الإتيان بتفاصيل أكثر من خلال دمجها أو انتقالها بين الأوزان الرئيسية، وعليه حاولنا معرفة تلك التفاصيل للإحاطة بدقائق الأزمنة للحصول على معنى أدق وأعمق عند الترجمة من الفارسية إلى العربية وبالعكس. وأما الفرضية الثالثة التي تجيب على السؤال الثالث فكان مردّها إلى نظرية العامل، فما يعمل عمل الفعل قد يحمل دلالة الزمن الفعلي أيضاً، وكان علينا أن نعرف إن كان في الفارسية ما يقابل ذلك، بما يحمل الدلالة الزمنية من غير الأفعال، لذا قمنا بهذه الدراسة لإثبات هذه الفرضيات في مقارنة بين الزمن الفعلي في اللغتين؛ العربية والفارسية.

1- الدراسة النظرية

بين الزمن والجهة

الزمن لغةً: الوقت قليله وكثيره (الوسيط، 2004م، مادة زمن، 401)، وله أنواع عديدة؛ كالزمن الفلسفي والفلكي والبيولوجي وغيرها، ومحطّ اهتمامنا الزمن اللغوي، الذي يعرف بأنه الزمن الخاص بالوسائل اللغوية الخاصة بكل لغة، والتي عن طريقها تعبّر اللغة عن الأوقات المحددة (الريحاني، 1997م، 350)، والمقصود هنا ما يتعلق بزمن الأفعال، والذي قسمه الباحثون وفقاً لما يظهر الوظيفة إلى قسمين؛ الزمن النحوي الذي يعدّ وظيفة في السياق يؤديها الفعل أو الصفة أو ما نقل إلى الفعل من الأقسام الأخرى للكلام كالمصادر والخوالف، وهو بهذا المعنى يختلف عما يفهم منه في الصرف، إذ هو وظيفة صيغة الفعل مفردة خارج السياق (حسن، 1994م، 240)، والمقصود بأن الزمن وظيفة السياق أي لا يرتبط بصيغة معينة، بل نختار الصيغة التي تتوافر لها القرائن التي تعين على تقييد معنى الزمن المراد في السياق (توامه، 1994م، 10).

وقد قسم النحاة القدامى أزمنة الأفعال في العربية إلى ماضٍ وحاضر ومستقبل (سيبويه، 1988م، 16/1)، وتسمية الماضي والحاضر والمستقبل مبنية على مقالة النحاة بدلالة الفعل على الزمن، في حين نجد تسمية "مضارع" للحاضر لا تشعر بالزمان، لكنها تُشعر بأنه معرب (توامه، 1994م، 96؛ وينظر: المخزومي، 1986م، 115)، وهذا التقسيم للأفعال ناتج عن كونها مساوقة للزمان، ولما كان الزمان ثلاثة أقسام كان الفعل أيضاً ثلاثة أقسام (المخزومي، 1986م، 143-144؛ الهاشمي، 2006م، 23) ولكن النحاة العرب لم ينجحوا في تطبيق أقسام الفعل على أقسام الزمن، فقد خصوا الفعل الماضي بالزمن الماضي، وأطلقوا المضارع للحال والمستقبل، فلم يكن تقسيم الفعل بعدئذٍ جارياً على تقسيم الزمن (المخزومي، 1986م، 146-147)، كما لم يحسنوا النظر في تقسيمات الزمن في السياق العربي، فالمنهج النحوي يتسم بنقص المصطلحات الزمنية كالماضي المستمر والماضي المنقطع، أي إن أشكال الصيغ الزمنية في العربية قادرة على التعبير عن كل تفرعات الزمن، وكل ما يبدو من أن العربية لا تنطوي إلا على صيغتين زمنتين أو ثلاث مرده إلى أن النحويين لم يتخذوا لكل زمن اصطلاحاً بعينه (المطلبي، 1986م، 94) ونظراً لعدم

استيفاء الأفعال والأزمنة العربية الرئيسة لأقسام الأزمنة والأفعال المختلفة التي نلمحها في اللغات الأجنبية لم يجد الدارسون بُدّاً من دراسة ما أطلق عليه البعض مصطلح "الجهة" -وهو ما سنعتمده في هذا البحث- وسَمّاه البعض الآخر باسم حالة الحدث (الريحاني، 1997م، 361)، فقد تكون الجهة في معنى الحدث أو في زمنه أو في إنشاده، فهي تخصيص لعموم ما في الفعل (رشيد، 2008م، 103)، ومحط اهتمامنا الجهة في معنى الزمن، فالاختلاف بين زمن وزمن هو اختلاف في الجهة، لا في المضي والحال والاستقبال، فهي تخصيص لدلالة الفعل من جهة الزمن أو الحدث، وفي العربية جهات لتقييد معنى الزمن في الفعل تدل عليها بعض المباني هي في جملتها من الأدوات والأفعال وحروف المعاني، سواء أكانت حروفاً أم نواسخ (توامه، 1994م، 74؛ حسّان، 1994م، 243-246)، فهذه الأدوات تتعلق بعض الكلمات بجوانب محددة من الحدث، وتتعلق أخرى بجوانب مغايرة، فمن الكلمات ما يتعلق بمظهر الحدث كقياس الاستقرار أو التكرار أو الاستمرار، ومنها ما يتعلق بالمضمون، كتوضيح معنى الشك أو الخيال أو الرجاء أو التهكم، ومنها ما يتعلق بقياس بعد الحدث من وقت الحديث كالتقريب والبعد من الحال، ومنها ما يتعلق بتحديد الزمان كالحال والمضي والاستقبال، ومنها ما يتعلق بحالة الحدث كالتوكيد أو التحقيق أو النفي... (الريحاني، 1997م، 394-395)، فهي تأخذ موقعها في التراكيب وفقاً لما صدر من ميزاتها الحديثة من دلالات متنوعة كالتجدد والقطع وعدمه والاستحضار وغيرها، وهو ما عدّه البعض ميزةً سببها إفلات حدث الصيغ الفعلية في العربية من قيد الزمن في النظام النحوي (المطلبي، 1986م، 70) فاللغة العربية من اللغات الجّهية، وهو ما منحها القدرة على أداء أي معنى مهما دقّ (جحفة، 2006م، 146؛ توامه، 1994م، 104)، فالجهة توسع مدى السياق والزمن، ووجود اصطلاح الجهة في أية لغة يدل على مرونة تلك اللغة وعبقريتها في تركيب السياق بتضام الصيغ والأدوات، ليتكون منها جميعاً فهم جديد وزمن جديد (رشيد، 2008م، 103) وقد رأى المستشرق الألماني "برجشتراسر" أن اللغة العربية تتميز عن سائر اللغات السامية في تخصص معاني أبنية الأفعال وتنويعها؛ وذلك بواسطتين: إحداهما اقترانها بالأدوات، نحو: "قد فعل وقد يفعل وسيفعل"، والأخرى تقديم الفعل "كان" على اختلاف صيغه، نحو: "كان قد فعل وكان يفعل وسيكون قد فعل" وغيرها، فكل هذا ينوع معاني الفعل تنوعاً أكثر بكثير مما يوجد في أية لغة كانت من سائر اللغات السامية (المطلبي، 1986م، 100)، وقد أشار الكثير من الدارسين إلى تركيب الأدوات والنواسخ مع الأفعال بما اصطالحوا على تسميته بالأفعال المركبة، ووجدوا أن العربية تستوفي لدقائق الزمن بأسلوبين هما التصريف والأدوات من جهة، والتعبيرات التي تدخل في عداد الجمل والتراكيب (توامه، 1994م، 78)، فالصيغ المركبة تتكون من الضمائم واللواصق وتعبّر عن دقائق الزمن (السابق، 79).

ونظراً لأن الدراسات الحديثة في النحو العربي كانت محاولات لإيجاد نظائر للأزمنة الغربية فقد تعددت المصطلحات الدالة على الزمن أو الجهة الواحدة بين الدارسين، وقد جمع الريحاني هذه المصطلحات لدى أهم الدارسين في كتابه "اتجاهات التحليل الزمني في الدراسات اللغوية"، ونسب كل مصطلح لقائله (1997م، 353-356)، وسنركز -في دراستنا هذه- على مصطلحات "د. تمام حسان" نظراً لدقتها، واقتصره على الصيغ المستعملة منها من جهة، ولمطابقتها لمعظم نظائرها الفارسية بما يفيد دراستنا من جهة أخرى. ومن هنا، فإن جهات العربية متعددة، يظل فيها "فعل" على مضيه دائماً، ويدل "يفعل" فيها على الحال والاستقبال دائماً بحسب القرينة أو الضميمة (حسّان، 1994م، 246)، ويقابل هذه الجهات في الفارسية جذران أيضاً، يتفرع عنهما العديد من الفروع التي تعدّ -بدورها- أنواعاً مستقلة في هذه اللغة، ونوعان آخران يمكن نسبتهما لأي زمن، وهو ما سنفصل القول فيه.

2- الدراسة التطبيقية

تقوم هذه الدراسة على تقصي كل زمن رئيس وتفرعاته في اللغتين، بادئين بالزمن الماضي وما يتشعب منه، يتبعه الحاضر، والمستقبل وتشعباتهما وفقاً لما تفرضه قواعد اللغتين.

3,1- الماضي وفروعه

الماضي العادي- الماضي البسيط (گذشته‌ی ساده)

الماضي المطلق والبسيط والعادي في العربية هو الخالي من الجهة، ولا يشار فيه إلى القرب أو البعد أو الاستمرار، وهو أبسط الأنواع وأعمها في الدلالة (توامه، 1994م، 82)، إذ يستخدم للدلالة على حدثٍ تمّ في الماضي، وغالباً يوصف من جهة الزمن بأنه الماضي العادي (حسن، 1994م، 246)، ويُرمز إليه في العربية بصيغة "فعل"، ويتصل به الضمير الدالّ على الفاعل أو يُضمّر فيه أو يتبعه إن كان -الفاعل- اسماً ظاهراً، وفي الفارسية يؤخذ الماضي البسيط (گذشته‌ی ساده) من جذر الماضي مع ضمير دالّ على الفاعل (روائي وكيوي، 1361هـ ش، 39؛ مشكوة الديني، 1370هـ ش، 128؛ جعفري، 1390هـ ش، 33) سواء أكان الفاعل ضميراً أم اسماً ظاهراً، فلا يمكن الاكتفاء بالفاعل الظاهر نيابةً عن الضمير المتصل بالفاعل، كما لا يمكن الاكتفاء بهذا الضمير كدليل على الفاعل، وذلك خلافاً للعربية التي لا يجتمع فيها فاعلان لفعل واحد، من قبيل:

كتبنا - ما نوشتم (الفاعل في الجملة العربية: نا- الفاعل في الجملة الفارسية: ما، الضمير المتصل بالفاعل: يم)

كتب الطلاب- دانشجویان نوشند (الفاعل في الجملة العربية: الطلاب- الفاعل في الجملة الفارسية: دانشجویان، والضمير المتصل بالفاعل: ند)

فالضمير المتصل بالفاعل أو ما يعرف باللاحقة الفعلية واجب الذكر في الفارسية، والفعل يدل بذاته على الزمن، وهو زمن رئيس في الفارسية والعربية، وتفرع منه جهات زمنية عربية شتى تتكوّن بالسياق، تقابلها في الفارسية أزمنة بصيغ مستقلة شتى.

الماضي المنقطع- الماضي البعيد (گذشته‌ی دور)

تستخدم هذه الجهة الزمنية للدلالة على حدثٍ تمّ وانتهى في الماضي، وهو أبعد من الماضي البسيط، ويكون بإدخال "كان" عليه، فمن المعروف أن "كان" نقطة إحصائية زمنية في الماضي لهذا فإن دخولها على الماضي يجعل الزمن ماضياً في الماضي أي ماضياً منقطعاً (جحفة، 2006م، 114؛ توامه، 1994م، 47؛ الريحاني، 1997م، 64) وقد صُنّفت هذه الجهة في العربية إلى صنفين: ماضٍ بعيد منقطع وماضٍ قريب منقطع (حسن، 1994م، 245)، واصطلاح بعض النحاة على تسميتهما: ماضٍ سابق في الماضي وماضٍ أسبق في الماضي (جحفة، 2006م، 114)، ويكون الماضي البعيد المنقطع في العربية بإدخال "كان" على الماضي مباشرةً، مثل: (كان ذهب)، ويفصل بينهما حرف التحقيق "قد" إن كان قريباً منقطعاً، فالأداة "قد" مع الماضي تفيد تقريب الماضي وتوكيده، بصيغة "كان قد فعل وقد كان فعل" (توامه، 1994م، 13؛ المطليبي، 1986م، 106؛ رشيد، 2008م، 243)، مثل: (كان قد جاء- كنت قد ذهبت)، وهو ليس إلا جهة في العربية، ولكنه يشكل زمناً مستقلاً في الفارسية، إذ يقابل الماضي المنقطع القريب ما يسمى في الفارسية بالماضي البعيد "گذشته‌ی دور"، ويصاغ بأخذ الصفة المفعولية للفعل المطلوب، ويتبعها فعل الكون الفارسي "بود" بعد أن تسقط منه دلالاته الكونية، ومن ثم الضمير المتصل بالفاعل المناسب (روائي وكيوي، 1361هـ ش، 40؛ خانلري، 1352هـ ش، 35؛ مشكوة الديني، 1370هـ ش، 133-134؛ جعفري، 1390هـ ش، 83)، مثل: (آمد بود: كان قد أتى- رفته

بودم: كنتُ قد ذهبتُ). وهناك فرع للماضي البعيد الفارسي يسمى بالماضي الأبعد، ويكون باستخدام الصيغة المفعولية للفعل المطلوب والصيغة المفعولية لفعل الكون أيضاً، وهي "بوده"، ومن ثم يأتي الضمير المتصل الفاعلي (روائي وكويي، 1361 هـ ش، 41)، ويقابله في العربية -كما ذكرنا- الماضي البعيد المنقطع، من قبيل: (رفته بودهام: كنتُ ذهبتُ).

الماضي المتجدد والمستمر- الماضي المستمر (گذشته‌ی استمراری)

يسمى في العربية بالماضي المستمر والمتجدد والمتكرر والاعتيادي، ويدل على ما استمر حدوثه أو تكرر في الماضي، وهو ليس زمناً مستقلاً في العربية، وليس جهةً وفقاً لرأي النحاة، إذ إن اقترانه بالأدوات يحدد جهته، وصيغته: "كان يفعل" وما شاكلها مثل: "أصبح يفعل وظل يفعل وأضحى..."، ومعناها: الاستمرار في الماضي أو التعود لمدة معينة (توامه، 1994 م، 47 و 87؛ المطلي، 1986 م، 106) من قبيل: (كان يأتي- كان يتعلم)، فمن المعروف أن دخول "كان" على "يفعل" تدل على الماضي المستمر أو الاعتيادي، وأخواتها تؤدي عملها أيضاً، إلا أن "بات" تدل على اتصاف المخبر عنه بالخبر في وقت الليل، و"أضحى" في وقت الضحى، و"أصبح" في الإصباح، و"أمسى" في المساء، و"غدا" في الغداوة (الريحاني، 1997 م، 61-62 و 110-114؛ المطلي، 1986 م، 106 و 307؛ رشيد، 2008 م، 159) ولكن الدلالة الزمنية لا تتشكل من "كان يفعل" بل من الأدوات المرافقة لها، إذ يُكتفى بها للدلالة على الاستمرار، فقد رأى بعض النحاة أن أية سابقة تسبق (فعل ويفعل) -والتي تشكل معها فعلاً مركباً مثل "كان يفعل وظل يفعل..."- يمكن أن تتصرف لأي زمن بفعل القرائن واللواحق ومقتضى الحال، فإن سبقت بالأداة "سوف" دلت على المستقبل البعيد المستمر، وإن سبقت بـ"أن" مثل "ألا يظل يفعل" دلت على المستقبل الرجائي المستمر، وإن سبقت بالأداة "قد" دلت على الماضي المستمر القريب من الحال، أي إن الجهة والزمان لا يتحددان في المركب إلا بفعل القرائن والسوابق ومقتضى الحال (الريحاني، 1997 م، 110-111)، وقد ذهب البعض إلى أن الأداة الأمثل للدلالة على الاستمرار في الماضي هي التركيب "كثراً"، إذ تؤثر في مظهر الحدث فتجعله متكرراً وتؤثر في الزمان فتجعله ماضياً (السابق، 43 و 56)، ورأى البعض أن "طالماً" مع صيغة "فعل" تدل على الاستمرار في الماضي أيضاً (السابق، 41).

ويقابل الماضي المستمر أو الاعتيادي ما يعرف في الفارسية بالماضي المستمر "گذشته‌ی استمراری"، ويكون بإدخال (می) على الماضي البسيط، أي: می + جذر الماضي + الضمير الفاعلي (روائي وكويي، 1361 هـ ش، 39؛ خانلري، 1352 هـ ش، 33؛ جعفري، 1390 هـ ش، 63) من قبيل: (زندگی می کردم: كنت أعيش)، وإن كان ماضياً اعتيادياً -أي إن دلّ على فعل تكرر حدوثه في الماضي بغض النظر عن استمراريته- فإنه يقابل في العربية جهة الماضي الاعتيادي أو المتجدد "ظل يفعل" بالصيغة الفارسية ذاتها، مثل: (پارسال هر روز می آمد: ظلّ يأتي كل يوم العام الماضي). كما يوجد ما يدل على التجدد والاستمرارية في الماضي في الأزمنة الفارسية أيضاً دون أن يكون له مقابل في العربية، وهو الماضي غير التام أو الماضي الجاري (گذشته‌ی ناتمام)؛ بصيغته: داشت + الضمير الفاعلي + جذر الماضي + الضمير الفاعلي (مشكوة الديني، 1370 هـ ش، 131) ويكون مستمراً إذا استخدم مع أفعال تقبل الاستمرار، من قبيل: "داشتم می نوشتم: كنتُ أكتب- داشتم کار می کردم: كنتُ أعمل"، وفي هذه الحال ليس له نظير عربي خاص، بل يكون الماضي المستمر نظيراً له في الاستخدام، إلا أن هذا الزمن الفرعي الفارسي إذا استخدم مع أفعال لا تقبل الاستمرار دل على المقاربة في العربية، وهو ما سماه بعض النحاة بالماضي المقارب، ذي الصيغة "كاد يفعل" (حسان، 1994 م، 245؛ توامه، 1994 م، 90) مثل: (كاد يسقط)، ولكن التركيب "كاد يفعل" يدل على قرب وقوع الفعل فقط، ولا يوضح زمناً محدداً، فهو تركيب صالح لأن ينصرف بالقرائن إلى أي زمن (الريحاني، 1997 م، 121، 122) شأنه في ذلك شأن بقية الأفعال المركبة، وهو

مما يمكن نفيه في العربية باستخدام "لم" مع فعل المقاربة بتحويله إلى صيغة "يفعل"، مثل: "لم يكد"، أو باستخدام "ما" مع الماضي المقارب "ما كاد"، ولكن الماضي الجاري من الصيغ التي لا يمكن نفيها في الفارسية، سواء أدلّ على الاستمرارية أم على المقاربة، فالماضي المتجدد والمستمر في العربية على شعبتين:

ماضي مستمر في العربية (كان يفعل) - ماضي متجدد أو متكرر أو اعتيادي في العربية (ظلّ يفعل - كثر ما فعل - طالما فعل). ونفهما: ماضي مستمر منفي (ما كان يفعل - لم يكن) - ماضي متجدد أو متكرر أو اعتيادي منفي (لم يظلّ يفعل - ما فعل) يقابله في الفارسية شعبتان، إذ تؤدي كل منهما دلالات مختلفة وفقاً لما يقتضيه المعنى من الاستمرار أو التجدد أو المقاربة في الماضي، وهما:

الماضي المستمر بدلالته على الاستمرار (مثل: مى نوشتم: كنت أكتب) أو التجدد (مثل: مى رسیدم: كنت أصل) ونفهما: (نمی نوشتم - نمی رسیدم)

الماضي غير التام بدلالته على الاستمرار (مثل: داشتم مى نوشتم: كنت أكتب) والمقاربة (داشتم مى رسیدم: كنت أصل)، وليس له صيغة منفية، فنفيه كالشكل الأول (نمی نوشتم - نمی رسیدم).

المنتهي بالحاضر/ القريب من الحاضر/ المؤكد- الماضي النقلي (گذشته نقلي)

هو جهة لحدث بدأ في الماضي واستمر حدوثه أو تأثيره إلى الحاضر، دون أن يُعلم إن كان سيستمر في الحاضر أو لا، وهو يسمى في الفارسية بالماضي النقلي، ويكون بإرفاق صفة المفعولية بالضمير الفاعلي (روائي وكوي، 1361 هـش، 40؛ خانلري، 1352 هـش، 34؛ مشكوة الديني، 1370 هـش، 132؛ جعفري، 1390 هـش، 71)، من قبيل: (آمده است: قد أتى - رفته ام: قد ذهب)، وله -كبقية الأزمنة الفارسية- صيغة مستقلة وزمن، إلا أنه جهة في العربية، ويسمى بالماضي المنتهي بالحاضر (حسان، 1994م، 245)، وسمّاه البعض: الماضي القريب من الحاضر (توامه، 1994م، 83)، أو الماضي المؤكد (المطلبي، 1986م، 307)، ويؤدي معناه في الإثبات حرف التحقيق "قد" مع الفعل الماضي العادي إن كان الحدث قد انتهى في الحاضر، مثل: (قد درسنا)، فالأداة "قد" مع الماضي تدل على الماضي القريب من الحال (الريحاني، 1997م، 43 و56؛ ينظر: المطلبي، 1986م، 106 و232؛ المخزومي، 1986م، 151-152؛ رشيد، 2008م، 109)، وإن لم ينته في الحاضر سمّي في العربية بالماضي المتصل بالحاضر بصيغة "ما زال يفعل" (حسان، 1994م، 245؛ الريحاني، 1997م، 118)، إذ تدل المركبات المكونة من "زال وانفك وبرح وفقى" مع الحدث على امتداد زمن الحدث من الماضي حتى الحاضر، فهي تؤدي دلالة جهة في زمن اللغة العربية (المطلبي، 1986م، 264-265؛ رشيد، 2008م، 245)، مثل: (ما زال يدرس)، وقد سمّي البعض الجهة الممتدة من الماضي حتى الحاضر بالزمن المشترك (السابق، 309) ولكن الفعل الناقص "ما زال" يقابله في الفارسية كلمة "هنوز" للدلالة على الاستمرار في الحاضر، وبوجود "هنوز" لا يكون الماضي النقلي الفارسي مثبتاً، أي إن الماضي النقلي لا يُترجم إلى العربية كالفعل المتصل بالحاضر إلا في النفي، في حين يمكن صياغته بالإثبات "ما زال" والنفي باستخدام "لما" في العربية، مثل: (لما يأت المعلم بعد)، فتصنيف هذا الزمن على الشكل الآتي:

المنتهي بالحاضر المثبت (مثل: قد ذهب) ← يقابله: الماضي النقلي المثبت (مثل: رفته است)

المنتهي بالحاضر المنفي (مثل: لما يذهب) ← يقابله: الماضي النقلي المنفي (مثل: نرفته است)

¹ يجوز أن تأتي في جمل مثبتة، ولكن ليس مع الماضي النقلي.

المتّصل بالحاضر المثبت (مثل: ما زال يكتب) ← لا مقابل له، لهذا يمكن ترجمته بالحاضر الإخباري أو الحاضر الجاري (مثل: مي نويسد- دارد مي نويسد).

المتّصل بالحاضر المنفي (مثل: لمّا يكتب- ما كتب) ← يقابله: الماضي النقلي المنفي (مثل: هنوز نرفته است).

الماضي الشكّي- الماضي الالتزامي (گذشته ي التزامي)

يسمى في الفارسية بالماضي الالتزامي، ويقابل في العربية الماضي الشكّي، وهو لا يعود إلى زمن معين، ولكنه يصنف بين أنواع الأفعال في الفارسية، ويدلّ على الأفعال التي يتخللها الشك في الماضي، ويتميز بالتمزج بفعل آخر في الجملة من جملة أفعال مستخدمة للدلالة عليه، ويصاغ بأخذ الصفة المفعولية من الفعل المطلوب مع جذر الحاضر من (باشیدن) وهو (باش)، مُلحقاً بالضمير الفاعلي (روائي وكيوي، 1361 هـش، 41؛ مشكوة الديني، 1370 هـش، 132)، مثل: (شاید رفته باشد: ربما ذهب)، وقد لاحظنا أن الدلالة على الشك تصدر من الطرف الآخر المرافق للالتزامي والمسبب لحدوثه، سواء أكان فعلاً أم أداة، وهو هنا أداة الربط (شاید: ربما)، ويقابل هذا الفعل في العربية صيغة الماضي "فعل" مع ما يدل على الشك مثل "ربما"، فالأداة "ربما" تؤثر في مضمون الحدث فتجعله للشك (الريحاني، 1997 م، 56)، وهو في العربية ليس زمنياً ولا جهةً، ولا يخرج عن الماضي البسيط إلا في دلالة على الشك في الماضي، وهو ما يغني عنه السياق عادةً في العربية، فهذه الدلالة على الشك تأتي من أدوات أخرى مستخدمة في الجملة لا من الصيغة ذاتها، من قبيل "احتمال دارد رفته باشد: من المحتمل أنه ذهب- ممكن است نوشته باشند: ربما كتبوا- شاید ناهار خورده باشد: ربما تناول الغداء".

2,3- الحاضر وفروعه

الحاضر العادي- الحاضر الإخباري (حال اخباري)

يعدّ الحاضر زمنياً مستقلاً في العربية، فضلاً عن كونه كذلك في الفارسية أيضاً، وله جهات ثلاث، لكن صيغته العربية لا تختلف باختلاف جهته، فصيغة "يفعل" تكون بجهة الحاضر العادي والتجديدي والمستمر (حسان، 1994 م، 245)، وهي أيضاً صيغة صالحة للحال والاستقبال (المخزومي، 1986، 130)، ومن الناحية من رجحها للحال فقط لأنها تتصرف إلى المستقبل بقرائن مقال أو حال (الريحاني، 1997 م، 67)، ومنهم من رجحها للحال إن كانت مجردة وعيّن لها للحال إن كانت مقترنة بـ "الآن" (المطلبي، 1986 م، 97؛ الريحاني، 1997 م، 70)، ومنهم من اعتقد بأنها لا تفي بالغرض بمفردها دون قرائن، فهي تظل حالاً أو استقبلاً وفقاً لما تضامه من أدوات كالسين وسوف، ثم ما يعرض للزمن في هاتين الصيغتين من معاني الجهة التي تفصح عنها اصطلاحات البعد والقرب والانقطاع والاتصال والتجدد والانتفاء والاستمرار والمقاربة والشروع والعادة والبساطة، أي الخلو من معنى الجهة، أو بعبارة أخرى عدم الجهة، فيكون معنى الجهة معنى عدمياً (حسان، 1994 م، 245؛ الريحاني، 1997 م، 73-74).

إلا أن النظير الفارسي لهذا الزمن ينقسم إلى أقسام أخرى بصيغ أخرى، فيكون بسيطاً وجارياً -مستمرّاً- والتزامياً، ويكون الحال الإخباري في الفارسية بإدخال (می) على جذر الحاضر -وهو الجذر الأمري ذاته- مع الضمير الفاعلي المناسب (روائي وكيوي، 1361 هـش، 41؛ خانلري، 1352 هـش، 30؛ مشكوة الديني، 1370 هـش، 126؛ جعفري، 1390 هـش، 21)، من قبيل: (می روم: أذهب- می خواند: يقرأ)، وله فرع في الفارسية يسمى بالحاضر الجاري أو الملموس (حال ناتمام)، ويدل على ما يجري في اللحظة الراهنة بالتحديد، فهو أدقّ تخصيصاً من الحال الإخباري، وصيغته: الجذر "دار" مع الضمير الفاعلي يتبعه الحاضر

الإخباري المعروف (روائي وكيوي، 1361 هـش، 43؛ مشكوة الديني، 1370 هـش، 126؛ جعفري، 1390 هـش، 89)، ولا يوجد معادل دقيق له في العربية إلا الحاضر العادي، ولهذا يترجم مثله تماماً إن دل على الاستمرار، من قبيل: مى خوانم: أقرأ- "حال اخباري"؛ و دارم مى خوانم: أقرأ الآن- "حال ناتمام"، إذ يمكن أن يحدد بالظرف "الآن" لتخصيصه عن الحاضر العادي نظير الإخباري، وذلك لأن "يفعل" إن اقترن بالظرف "الآن" صار زمانه الحال، وهو محدد بقريئة الظرف (الريحاني، 1997 م، 196). أما إن لم يُرد به الاستمرار، أو إذا استُخدم مع أفعال لا تقبل الاستمرار كان كأفعال المقاربة في الحاضر، فيُترجم بفعل مقاربة في الزمن الحاضر مع الفعل الأصلي في الزمن الحاضر أيضاً، مثل: (دارم مى رسم: أكاد أصل- دارد شروع مى شود: يكاد يبدأ)، وهذا الفرع المعروف في الفارسية بالحاضر الجاري (حال ناتمام) لا ينفي، سواء أدل على الاستمرار أم المقاربة، فلا يأتي إلا بصيغته المثبتة، ولكن نظيره ينفي في العربية، فيكون تقسيم الحاضر في اللغتين على الشكل الآتي:

- حاضر عادي مثبت، مثل: (يكتب) ← يقابله: حال إخباري مثبت مثل: (مى نويسد)
- حاضر عادي منفي، مثل: (لا يكتب- ليس يكتب) ← يقابله: حال إخباري منفي، مثل: (نمی نويسد)
- حاضر مستمر مثبت، مثل: (يكتب الآن) ← يقابله: حال جارٍ، مثل: (دارد مى نويسد)
- حاضر مستمر منفي، مثل: (لا يكتب) ← يقابله: حال إخباري منفي، مثل: (نمی نويسد)
- حاضر مقارب مثبت، مثل: (يكاد يصل) ← يقابله: حال جارٍ، مثل: (دارد مى رسد)
- حاضر مقارب منفي، مثل: (ما يكاد يصل) ← يقابله: ماضي نقلي منفي، مثل: (نرسیده است). واستخدمنا الماضي النقلي المنفي نظيراً له في الفارسية لأن أفعال المقاربة تدل على مقاربة حدوث الشيء، والأفضل مقابلتها بالقرب من الحاضر لعدم وجود نظير لها في الفعل الجاري، ولكن في المقارب المثبت لم نلجأ إلى ذلك لوجود نظير في الحاضر، إذ يمكن أن يؤدي معنى الحاضر المقارب المنفي أيضاً صيغة "لما يكاد يصل"، ولكننا التزمنا بالأولى هنا لدلالاتها على الحاضر.

المستقبل الرجائي/ الأفعال الطلبية- الحاضر الالتزامي (حال التزامي)

وهو فرع من فروع الأفعال الفارسية التي لا تختص بزمان معين، وهي تقابل عدة جهات في العربية كالمستقبل الرجائي (أن يفعل) أو المستقبل البسيط الطلبي (ليفعل) أو المستقبل البسيط الشكي (إن يفعل)، ويلزم لتحقيق صيغتها الفارسية وجود أفعال وأدوات أخرى كالشرط وبعض أحرف الربط مثل "تا- كه"، وهي تدل على الشك والاحتمالية والطلب، ودلالاتها ليست نابعة من ذاتها، بل من وجود علامات أخرى في الجملة، لهذا لا تصنف زمناً في الفارسية بل نوعاً فعلياً، وتصاغ بإدخال الباء- أو النون في النفي- إلى جذر الحاضر ثم الضمير الفاعلي المتصل (روائي وكيوي، 1361 هـش، 42؛ خانلري، 1352 هـش، 30؛ مشكوة الديني، 1370 هـش، 127؛ جعفري، 1390 هـش، 53)، وترجم إلى العربية بمصطلح الأفعال الطلبية غالباً، إلا أن النظير المناسب لها وفقاً لمصطلحات الدارسين للجهات الزمنية هو ما أطلق عليه اسم المستقبل الرجائي، وهو ذاته الحاضر إن دخل عليه ما يدل على الرجاء ويخلصه للاستقبال (الريحاني، 1997 م، 110)، ويعادل هذا الفعل الفارسي في العربية غالباً الأفعال المنصوبة بالأدوات "أن- كي" في الإثبات، و"ألا- كي لا" في النفي، من قبيل: دوست دارم بخوانم (أحب أن أقرأ)، آمدم كه بخوانم (جئت لكي أقرأ)، دوست دارم نروم (أحب ألا أذهب).

وقد تقابل هذه الصيغة الفارسية الجزم حين تقوم مقام فعل الشرط في العربية مجزوماً كان أم غير مجزوم، مثل: (اگر درس بخوانی موفق می شوی: إن تدرس تنجح/ إذا درست نجحت)، فتكون جهتها المستقبل البسيط الدال على الشك، وقد تعادل الأفعال المجزومة بلام الأمر عند أمر غير المخاطب، من قبيل: (برویم: لنذهب)، فتكون جهتها المستقبل البسيط الطلبي. كما يمكن أن تعادل في بعض الأحيان "قد" مع المضارع إن أنت مع ما يوجب الشك، ومن المعروف أن "قد" تستخدم كحرف توقع مع الحاضر، وتفيد الشك والاحتمال والتقليل وتدل على المستقبل المتوقع القريب (الريحاني، 1997م، 42 و98؛ توامه، 1994م، 14؛ رشيد، 2008م، 117) من قبيل: شاید بیاید (قد يأتي)- احتمال دارد بنویسد (قد يكتب). وبالرغم من أن اللغة الفارسية صنفت هذه الصيغة في الحاضر، إذ سمته بالحاضر الالتزامي، إلا أن الدلالة الحقيقية للزمن هي المستقبل بما يحمله من توقع وشك ورجاء، وقد يكون ذلك لأن مرد التسمية الفارسية إلى الجذر المستخدم دون الأخذ بعين الاعتبار للدلالة الزمنية الحقيقية.

3,3- المستقبل وفروعه

المستقبل/ المستقبل (آينده)

وهو زمن مستقل في الفارسية والعربية، يؤديه في العربية صيغة الحاضر العادي أو المرافق لما يوجب الاستقبال، فصيغته مشابهة لصيغة الحاضر، إلا أن زمنه مستقل، وهو يتشعب في العربية إلى جهات مختلفة، مثل: المستقبل البسيط "يفعل"، والمستقبل القريب "سيفعل"، والمستقبل البعيد "سوف يفعل"، والمستقبل المستمر "سيظل يفعل" (حسان، 1994م، 245؛ المطليبي، 1986م، 298 و308) كصيغ عامة، ويمكن للمستقبل القريب أن يكون في صيغ مختلفة حسب القرائن، فقد يكون في صيغة "يفعل" إذا اقترنت بالنواصب والجوازم -ما عدا لم ولما- وأدوات الترجي والشرط وحروف الاستقبال ونوني التوكيد، مثل: "لن يفعل- لا يفعل" مع وجود قرينة، كما قد يكون بصيغة "فعل" وذلك في الشرط "إن فعل" وفي الدعاء "فعل"، كما يكون في الأمر والنهي (توامه، 1994م، 94 والريحاني، 1997م، 70-71؛ الهاشي، 2006م، 24-25).

والمستقبل في الفارسية لا يكون إلا بصيغة واحدة، إذ يصاغ من الجذر "خواه" كفعل مساعد أفرغ من معناه، مرافقاً للضمير الفاعلي ومن ثم المصدر المرخم للفعل الأصلي، وهو ذاته جذر الماضي منه (روائي وكيوي، 1361هـ.ش، 43؛ خانلري، 1352هـ.ش، 41-42؛ مشكوة الديني، 1370هـ.ش، 134؛ جعفري، 1390هـ.ش، 103)، من قبيل: (خواهم رفت: سأذهب أو سوف أذهب- خواهی خورد: ستأكل أو سوف تأكل)، كما قد يؤدي الحاضر الإخباري معنى المستقبل في الفارسية أيضاً، كأن نقول: (من فردا می روم: سأذهب غداً)، وهو أيضاً يحتاج إلى قرينة للدلالة على الاستقبال، وهي هنا "فردا: غداً".

الأمر والنهي

يدل الأمر على الطلب من المخاطب أن يقوم بشيء ما من جهة الأمر أو الطلب أو الاستجداء أو غيره من العلل البلاغية (رشيد، 2008م، 260)، والنهي طلب الترك للمخاطب (توامه، 1994م، 34-35)، والكوفيون يبعدون الأمر عن أن يكون قسيماً للماضي والحاضر لاعتقادهم بعدم دلالة على الزمن على عكس البصريين (توامه، 1994م، 4؛ المخزومي، 1986م، 120)، لكن الأرجح لدى النحاة المحدثين أن الأمر والنهي يدلان على المستقبل (توامه، 1994م، 34-35)، ويؤخذ الأمر في العربية من المضارع بعد حذف حرف المضارعة وبناء آخره على السكون أو ما يعادله كحذف حرف العلة في المعتل الناقص أو النون في الأفعال

الخمسة، وإن كان الحرف الأول بعد حرف المضارعة ساكناً أتينا بهمزة وصل لمنع البدء بساكن (الريحاني، 1997م، 130)، فأصل الأمر من المضارع المجزوم (المخزومي، 1986م، 76 و 115)، ومن أمثلته: (يكتب- يكتب: يقرأ: اقرأ)، ويكون الأمر للمخاطب مفرداً ومثنى وجمعاً، وقد تكون صيغة الأمر من المضارع مباشرة بإدخال لام الأمر عليه، وعندها يمكن أن يؤمر المخاطب وغيره، من قبيل: (لنجلس- ليكتب- لتذهبوا)، على أن دلالة الأمر على الاستقبال قطعية، ودلالة المضارع على الاستقبال تتحدد بالقرائن اللفظية والمعنوية (عويمر، 2021: 544)، ولكن النهي لا يكون إلا من الحاضر مع أداة النهي (لا) للمخاطب، وتكون للغائب أيضاً بندية، فليس للنهي صيغة مستقلة بذاتها، وإنما نحصل إليه بإدخال الأداة (لا) الناهية على صيغة "يفعل" التي تدل حينها على وجه الأمر، وعندها تتحتم أيضاً دلالتها على المستقبل (جحفة، 2006م، 151؛ توامه، 1994م، 94 والريحاني، 1997م، 70-71؛ الهاشمي، 2006م، 24-25) من قبيل: (لا تجلس- لا تكتبوا)، والأمر والنهي في العربية يلتقيان مع الأمر والنهي في الفارسية في الدلالة والاستخدام، إذا يكون الأمر للمخاطب لطلب القيام بالفعل ويكون النهي للنهي عن القيام به أيضاً، وهما يؤخذان في الفارسية أيضاً من جذر الحاضر الذي يسميه البعض الجذر الأمري، ويكون الأمر بإدخال (ب) على هذا الجذر والنهي بإدخال (ن) على الجذر ذاته، ويحتاج هذا الجذر إلى ضمير فاعلي مع المخاطب الجمع ويتخلى عن هذه الحاجة مع المخاطب المفرد، (خانلري، 1352هـش، 32؛ مشكوة الديني، 1370هـش، 134-135)، من قبيل: (بنويس: اكتب- بنويسيد: اكتبوا- بنويس: لا تكتب- بنويسيد: لا تكتبوا)، وكما يمكن أن يؤمر غير المخاطب في العربية بصيغة غير مباشرة وهي إدخال لام الأمر على المضارع، يمكن كذلك أمر غير المخاطب في الفارسية باستخدام الحاضر الالتزامي المثبت، مثل: (برويم: لنذهب- بروند: ليذهبوا)، ونهي غير المخاطب باستخدام الحاضر الالتزامي المنفي من قبيل: (نرويم: لا نذهب- نروند: لا يذهبوا)، إلا أن نهي غير المخاطب نادر في العربية، وشائع في الفارسية بالطريقة الالتزامية.

3,4- أفعال مقتصرة على إحدى اللغتين

يمكن أن نجد في إحدى اللغتين أنواعاً لأفعال لا نظير لها في اللغة الأخرى، وهو ما يمكن ترجمته بصيغ معينة تفي بمعناها في اللغة الأخرى، دون أن تقابل نوعاً فعلياً مستقلاً أو زمنياً فيها، وقد قسمنا هذا العنوان إلى ما نراه في الفارسية مما لا يوجد في العربية، وما نراه في العربية مما لا يوجد في الفارسية.

أفعال مقتصرة على الفارسية:

انطلاقاً من أن محور اهتمام دراستنا هو الأفعال الفارسية والعربية وأزمنتها، يمكننا أن ندرج فيها الأفعال غير الشخصية أو ما يسمى بالأفعال غير محددة الفاعل، والأفعال أحادية الفاعل تحت هذا العنوان.

1- الأفعال غير محددة الفاعل (فعل هاي غير شخصي): هي نوع من الأفعال الفارسية التي يسقط فيها الضمير المتصل الفاعلي من الفعل، وقد ذكرنا مسبقاً أن الضمير الفاعلي واجب الذكر مع الفعل مهما كان نوع الفاعل، إلا في هذا النوع من الأفعال، ويستخدم هذا النوع مع الأفعال الواجبة على الجميع أو المتاحة للجميع، وهي لا تختص بزمان في الفارسية، وتستخدم معها جذور معينة في إثباتها ونفيها بأزمنة مختلفة، وهي: (مى توان: يمكن- مى شود: يمكن- بايد: يجب/ مى توان: نعى شود- نى بايد) في الحاضر الإخباري، وفي الحاضر الالتزامي (بشود- نشود- بتوان- نتوان)، وفي الماضي الاستمراري أو البسيط: (مى شد- مى بايست-

بايست- نى شد- نى بايست- نبايست)، وهو ما يشكل الجزء الأول من تركيب هذا النوع، والجزء الثاني هو المصدر المرخم للفعل المراد، أي جذره في الماضي (مشكوة الديني، 1370 هـش، 136-138؛ جعفري، 1390 هـش، 129)، ويقابل ذلك في العربية استخدام المصدر نيابة عن الفعل، في سياق يدل على الوجوب أو الإتاحة، واستخدام المصدر يفرغ الصيغة من تحديد الزمن، ومن تحديد الفاعل كذلك، مثل: مى توان رفت (بالإمكان الذهاب/ يمكن الذهاب)؛ مى شود خواند (بالإمكان القراءة/ يمكن القراءة)؛ بايد خريد (يجب الشراء).

وقد لاحظنا أن الصيغة خلت من تحديد الزمن أو الفاعل الحقيقي في الفارسية وفي الترجمة العربية لها، فالمصدر في العربية يشترك في الأزمنة كلها، ولا اختصاص له بزمان دون آخر (أمين، 2000 م، 6)، إذ إن إفلات حدث الصيغ الفعلية العربية وفروعها من قيد الزمن في النظام النحوي أدى إلى امتيازها بمشاركة الصيغ غير الفعلية (الأسماء والصفات والمصادر) في نوع من الترادف في الموقعية للإفادة من مميزات أحداثها (المطلبي، 1986 م، 70)، فالسياق هنا أغنى عن إضافة نوع جديد من الأفعال، وأوصل المعنى المقابل للفعل الفارسي دون أن يخرج عن الزمن الرئيس للفعل الأول، فالجملة "بايد خريد: يجب الشراء" من الأفعال غير محددة الفاعل في الفارسية، إلا أنها من الزمن الحاضر العادي في العربية، ولو حولناها إلى الماضي "مى بايست خريد: كان يجب الشراء" لبقيت في الفارسية تحت النوع نفسه، ولكنها تتحول في العربية إلى ماضٍ مستمر أو متكرر، والجملة "مى شود خواند: يمكن القراءة" من الأفعال غير محددة الفاعل في الفارسية، إلا أنها من الزمن الحاضر العادي في العربية، ولو حولناها إلى الماضي "مى شد خواند: كان يمكن/ كان بالإمكان القراءة" لدخلت في الماضي المستمر والمتكرر، فهذا النوع الفارسي لا يدل على زمن، بل يطلق فيه الزمان، وما أوردناه هنا مع نظيره العربي المصدرى إلا استكمالاً لأنواع الأفعال الفارسية، على الرغم من خلوه من الدلالة الزمنية التي تميزها.

2- الأفعال أحادية الفاعل (فعلهاى تك شناسه/ يك شخصه): هي نوع من الأفعال الفارسية، التي لا تكون إلا مع الغائب المفرد، وهو ما دعا إلى تسميتها بهذا الاسم (جعفري، 1390 هـش، 133)، وقد اختلف النحاة الفرس على تسميتها، فمنهم من سماها بالأفعال غير المباشرة، ومنهم من سماها بالأفعال أحادية اللازمة، أو الأفعال أحادية اللاحقة، أو الأفعال المركبة أحادية الضمير (عارفي، 1390 هـش، 164-165) وهي ليست زمناً، بل نوعاً من أنواع الأفعال يمكن صياغته مع الأزمنة الفارسية جميعاً، فيأتي منها الماضي البسيط والبعيد والنقلي والحاضر الإخباري والمستقبل وغير ذلك، أي إنها تخلو بذاتها من الدلالة الزمنية، وهي لا تكون إلا مركبة مع أفعال معينة؛ أشهرها: "آمدن- بودن- شدن- گرفتن- بردن- زدن"، ولا يمكن أن تصاغ من الأفعال المركبة جميعاً (كاميار، 1384 هـش، 29)، ويكون الضمير الفاعلي فيها دائماً دالاً على الغائب المفرد، أي لا يكون فاعلاً حقيقياً، فالفاعل الحقيقي يتحول إلى ضمير مفعولي يتصل بالجزء الاسمي الأول من هذه الأفعال، أي إنَّ وجود الفاعل الحقيقي في الجملة لا يعني تطابق الضمير الفاعلي معه، وصيغتها: اسم (أو صفة) مع ضمير مفعولي يتبعهما فعل مع ضمير فاعلي (كاميار، 1384 هـش، 30)، وهي تستخدم غالباً لبيان حالة نفسية أو جسدية (عارفي، 1390 هـش، 171)، وتعاذل في العربية تحويل الفاعل إلى مفعول به فيما يشبه التعدي، إلا أنها لا تتعلق بالفعل بل بالفاعل، فيبقى الفعل على ما هو عليه في اللزوم والتعدي، إلا أن الفاعل يصبح ضميراً مفعولياً، والأفضل في ترجمتها أن تكون باستخدام أفعال من قبيل: (أصاب- حلّ- داهم...)، مثل: (من گرسنه/ام شد: أصابني الجوع)، فالفاعل الحقيقي في الجملة هو "مَنْ: أنا"، والأصل: (من گرسنه شد: جعتُ)، لكنه صار ضميراً مفعولياً في الجملة الفارسية والعربية، ومن قبيل: (من گريه ام گرفت: داهمني البكاء- تو خوابت آمد: أصابك النعاس)؛ إذ دلّ الضمير المفعولي على

الفاعل الحقيقي. وقد ذكرنا أنها ليست زمناً مختصاً في الفارسية ولا في العربية، بل هي نوع من أنواع الأفعال الفارسية، وأسلوب في العربية، وهي في كليهما تنحصر تحت إطار الزمن الذي يُصاغ فيه الفعل في الجملة، مثل:

من سرد شد: أصابني البرد (الماضي البسيط)- من سردم می شود: يصيبني البرد (الحاضر العادي)- من سردم شده است: قد أصابني البرد (الماضي القريب من الحاضر)- شاید سردم بشود: قد يصيبني البرد (المستقبل الرجائي)- شاید سردم شده باشد: ربما أصابني البرد (الماضي الشكّي)...

ولا بد من الإشارة إلى أن بعض الأفعال أحادية الفاعل لا يمكن إيجاد صيغة مناسبة لها في الترجمة العربية، مثل: (يادم أمد: تذكرت)، فليس فصيحاً أن نقول (أصابني التذكر أو حلّ بي التذكر)، ومثلها أيضاً (من يادم رفت: نسيْتُ)، و(من دلم می خواهد: أرغبُ، ولكن ترجمتها الحرفية: يرغب قلبي).

أزمنة مقتصرة على العربية:

هناك الكثير من الجهات الزمنية التي يُحتمل وجودها نظرياً في العربية، إلا أن استخدامها غير ملحوظ، فقد منحت الأدوات للأفعال المركبة للغة العربية قدرة كبيرة على التوسع، وتكون هذه الصيغ غير المستخدمة ذات وجود النظري قائم وممكن، وقد جمعها الريحاني على امتداد كتابه "اتجاهات التحليل الزمني في الدراسات اللغوية"، كما جمع الدكتور مهدي المخزومي جدولاً بمعاني الصيغ الفعلية، وتجنباً للإطالة سنكتفي بالإشارة إلى بعض الجهات الزمنية للحدث التي يقتصر استخدامها على اللغة العربية دون الفارسية:

1- الماضي الاستقبالي: يدل على فعلين سيحدثان في المستقبل، أحدهما قبل الآخر، وتستعمل صيغة الماضي الاستقبالي للدلالة على السابق من الفعلين، وتكون باستخدام "يكون" مع "فعل" وقد ذكرنا أن (كان) نقطة إحصائية زمنية في الماضي لهذا فإن دخولها على المستقبل يجعله ماضياً في المستقبل، وصيغته: "يكون فعل- يكون قد فعل- سيكون فعل- سيكون قد فعل" (توامه، 1994م، 89؛ جحفة، 2006م، 114)، مثل "سيكون كتب"، وإذا ما أردنا إيجاد نظير فارسي لها لعدنا إلى الحاضر الالتزامي في المستقبل الرجائي.

2- الماضي الشرعي أو الحاضر الشرعي: صيغته "أخذ يفعل" ومثيلاتها ويدل على بداية القيام بالفعل والاستمرار فيه مثل: أخذ يتكلم (توامه، 1994م، 90؛ حسان، 1994م، 245؛ رشيد، 2008م، 248)، وقد اقترح د. حسان تسميته بالماضي الشرعي، إلا أن د. المطلي رأى أن ما اقترحه د. حسان من تسمية هذا المركب بالماضي الشرعي يستند إلى شكل مورفيم الشرع وليس إلى دلالته، والصحيح أن نطلق عليه الحاضر الشرعي، وصيغته باستخدام أحد أفعال الشرع: (أنشأ- طفق- أخذ- جعل- قام- هب- علق) مع صيغة "يفعل"، وهي تدخل في حقل الماضي من ناحية شكلية، وحقل الحاضر من ناحية دلالية (المطلي، 1986م، 106 و283)، والدليل على دلالتها على الحال عدم إمكانية اقترانها بـ "أن" إذ تفيد "أن" الاستقبال (رشيد، 2008م، 183)، ويمكن إيجاد نظير لها في الترجمة إلى الفارسية باستخدام الفعل المركب "شروع كردن"، ولكنها لا تشكل زمنياً مستقلاً أو صيغة كبقية الأنواع، فيمكن أن يكون: "أخذ يتكلم: شروع به صحبت كرد"؛ إذ تؤدي الصيغة الفارسية معناها بالتركيب، وتدل على الماضي البسيط زمنياً، لهذا صنفناها مما ليس له نظير فارسي.

3- المستقبل في الماضي أو مستقبل الماضي: وهو إعراب عن المستقبل في زمان ماضٍ وصيغته (كان سيفعل وكان سوف يفعل)، وفي أسلوب النفي (ما كان ليفعل) (توامه، 1994م، 95؛ المطليبي، 1986م، 240)، مثل: (كان سيكتب- ما كان ليكتب)، ومستقبل الماضي حدث غير واقع بل مفترض، وهناك توافق دلالي بين مركب "كان سيفعل وكاد يفعل" وهو عدم تحقق الحدث، وأشار إليه كل من سيبويه وابن جني فيما كان متوقعاً القيام به فيما مضى (المطليبي، 1986م، 241)، وربما كانت أفضل طريقة لترجمته استخدام "نزدك بودن" مع الحاضر الالتزامي، إلا أنها لا تعطي المعنى الدقيق للصيغة العربية لأنها تعادل الماضي المقارب "كاد يفعل".

4- الماضي المتحول: وصيغته "صار يفعل"، إذ أفادت "صار" التحول بمعناها، والمضي بصيغتها، وعلى الرغم من أن "أصبح" وأمسى وبات وغدا وأضحى" تفيد التحول والانتقال إلا أنها مرتبطة بوقت معين من أوقات اليوم، ولهذا يمكن تسميتها بالماضي المتحول الموجّه، إلا أن "صار" تفيد التحول المطلق دون تحديد لزمان في اليوم، ولهذا يسمى بالماضي المتحول (رشيد، 2008م، 102 و159 و248) وهي أيضاً من الصيغ التي تفتقر إلى النظير الفارسي، لهذا من الأفضل ترجمتها بالماضي الاستمراري في دلالتها على التكرار والاعتیاد في الفارسية، على الرغم من أنها ترجمة لا تفي الصيغة حقها، فيترجم "صار" بالفعل "تبدیل شد" وهو ما لا يمكن تركيبه في فعل آخر إلا في جملة مركبة، ولكن إذا أخذناه كفعل مركب في العربية، وأردنا ترجمته في جملة واحدة إلى الفارسية تُرجم على أنه ماضٍ مستمر، من قبيل: (صار يأتي)، إذ تُترجم: "مى آمد" التي تعادل بدقة في العربية "كان يأتي"، من هنا فإن الترجمة الفارسية لهذه الصيغة لا تدل دلالة فعلية على دقائقها.

3,5- نفي الأزمنة

الأصل في النفي في اللغة العربية أن يكون بأداة نفي، وقد تكون بعض هذه الأدوات عاملة، مثل: "لم ولن ولما ولا الناهية"، أو غير عاملة مثل: "ما ولا النافية"، وبعض أدوات النفي سلوك الموجّهات (جحفة، 2006م، 143)، إذ يخصص النفي الزمن حين يدل على الماضي والمستقبل كما في "لم ولن ولا الناهية" (السابق، 147؛ توامه، 1994م، 94؛ الريحاني، 1997م، 70-71)؛ وبعضها غير موجه، وغالباً يكون نفي الماضي بإحدى الأدوات "ما، ولا -إن تكررت- ولم ولما" ونفي الحاضر بإحدى الأدوات "لا، وليس"، ونفي المستقبل بإحدى الأدوات "لا، ولن" على التفصيل الآتي:

ما: عندما تدخل على الماضي تكون لنفي الماضي المقرب من الحال وفقاً لما قاله الزمخشري وسيبويه (الريحاني، 1997م، 45)، فهي تؤثر في حالة الحدث منتفية، وتؤثر في جهة الحدث فتجعلها قريبة من الحال (السابق، 56؛ ينظر: توامه، 1994م، 21)، مثل: "ما جاء"، كما جعلها البعض لنفي الحاضر (المخزومي، 1986م، 159؛ المطليبي، 1986م، 142؛ رشيد، 2008م، 255)، مثل: "ما يذهب".

لا: تستخدم لنفي الحاضر والمستقبل (توامه، 1994م، 18-19؛ الريحاني، 1997م، 44 و92؛ المطليبي، 1986م، 142)، فصيغة "لا يفعل" تعين يفعل للاستقبال، وتستخدم لنفي الماضي إن تكررت، مثل: (لا جاء ولا ذهب)، وعندها تعطي معنى "لم يفعل"، وتدل على الماضي التام البعيد (الريحاني، 1997م، 41 و70)، فإن لم تكرر أفادت الدعاء (حسن، 1994م، 247)، وعندها تدل على المستقبل التام الدعائي (الريحاني، 1997م، 44).

لن: لنفي المستقبل (توامه، 1994م، 18-19؛ المخزومي، 1986م، 134 و159؛ المطليبي، 1986م، 142) والنفي بواسطتها يتضمن الوجه (جحفة، 2006م، 145)، فهي لنفي المستقبل القريب والمستمر (حسن، 1994م، 245).

ليس: ليس لنفي الحال وتدل على الحال التجديدي (توامة، 1994م، 21؛ الريحاني، 1997م، 91).
لم ولما: يخلصان الفعل للماضي (المخزومي، 1986م، 134 و159؛ المطليبي، 1986م، 142) والنفي بواسطتهما يتضمن الوجه: "لم يفعل" لنفي "فعل"، فكان استخدام الحاضر في نفي الماضي للدلالة على الماضي المنقطع البعيد (حسان، 1994م، 247؛ الريحاني، 1997م، 92)، و"لما يفعل" لنفي المنتهي بالحاضر "قد فعل" (الريحاني، 1997م، 281؛ جحفة، 2006م، 145؛ المخزومي، 1986م، 134)، إلا أن البعض خصّها بنفي الماضي المتصل بالحاضر (الريحاني، 1997م، 92؛ حسان، 1994م، 245)، وهو ذاته إلا أن التسمية الأولى مع "لما" أقرب إلى الصواب، فقد جعل النحاة العنصر الزمني حداً للتفريق بين "لم ولما"، فهو في "لما" يدل على التوقع والانتظار واستطالة زمن فعلها، ويمتد نفيها من حين الانتفاء إلى حال التكلم (المطليبي، 1986م، 237)، فالمتصل بالحاضر سينتهي بدخول "لما" عليه.

ولكن دخول بعض أدوات النفي على صيغة معينة قد يحدث فيها تغيراً دلاليّاً يتحقق بالنفي، وزمنياً يتحقق بالأداة ذاتها، فعند نفي الفعل في زمن معين في العربية ليس بالضرورة أن تحافظ الصيغة المنفية على دلالتها الزمنية ذاتها، فمثلاً دلالة "يفعل" هي الحاضر العادي، ولكن نفيها باستخدام "لم" (لم يفعل) يقلب زمنها إلى الماضي، كما أنها تتحول إلى ماضي منتهٍ بالحاضر إن دخلت عليها أداة الجزم "لما" في قولنا: "لما يفعل"، وتعديل إلى مستقبل إن دخلت عليها "لن" الناصبة أو "لا" الناهية، مثل: "لن يفعل- لا تفعل"، أي إن دخول أدوات النفي العاملة يؤثر في إطار الزمن النحوي أو السياقي.

في حين أن النفي في الفارسية يكون بحرف نفي واحد مع الماضي والحاضر والمستقبل وما يتفرع عنها جميعاً، وهو حرف النون في بداية الفعل (ن)، وتكون مفتوحة، إلا إذا اتصلت بالسابقة "مى" فتكسر حينها (مشكوة الديني، 1370 هـ، 122)، وهي ليست إلا أداة غير عاملة كبقية الأدوات الفارسية، ولا تغير شيئاً في تركيب الفعل أو زمنه، إلا أن بعض أنواع الأفعال الفارسية لا تُنفى، كالماضي الجاري والحاضر الجاري (حال ناتمام وكگذشته ناتمام).

3,6- حوامل الزمن من غير الأفعال

قد يؤدي مفهوم الزمن غير الفعل، ونحن هنا لا نتكلم عن الظروف الزمانية، فهي ذات دلالات مباشرة على الزمن، بل نقصد ما يحمل معنى زمن الفعل بطرق غير مباشرة، وهو أشياء عدة في العربية، إلا أن الزمن في الأفعال الفارسية ليس سياقياً، أي يعادل الزمن الصرفي في العربي، فهو يتعلق بصيغة الفعل وحسب، وهو ما يقصر مدى غير الأفعال في الدلالة على الزمن، وأهم هذه المؤشرات أو الحوامل للدلالة الزمنية في العربية هي:

الإعراب والحركات الإعرابية

ذهب بعض النحاة القدامى والمحدثين إلى الاعتقاد بوجود رابطة بين زمن الفعل وحركته الإعرابية، ومن ذلك أن الكوفيين حاولوا أن يربطوا بين التغيرات الحركية النحوية التي تطرأ على آخر صيغة المضارع والمعاني التي تتعاقب على تلك الصيغة وزمنها (المطليبي، 1986م، 135)، فقد أورد "د. توامة" أن المقصود من أية حركة إعرابية الربط بينها وبين معنى وظيفي خاص كالزمن مثلاً، فالرفع مثلاً في صيغة "يفعل" عند تجردها من القرائن المخلصة للاستقبال والمضي علامة على الحال غالباً، وهو تعبير عن فعالية حية وواقعة في الحال ومستمرة وهي أكيدة الوقوع في الاستقبال، ولا نزايله إلا لأسباب طارئة تقطع هذا الاستمرار، كما في حالات الجزم المختلفة، وتجعل حصوله في المستقبل غير أكيد كما في حالات النواصب بأنواعها، والنصب دلالة على المستقبل،

وانتصاب "يفعل" دليل على ضعف الفعالية والشك في حصولها واستمرارها مستقبلاً، وهو ما يثبتته النحاة القدامى كسيبويه الذي يوضح بجلاء هذا الأمر فيقول: "حسبته شتمني فأتب عليه" بالنصب إن لم يكن واقعاً، وإن كان واقعاً فليس إلا الرفع، والجزم في أسلوب الشرط والإنشاء دلالة على المستقبل، فجزم "يفعل" بعد لام الأمر ولا الناهية بسبب تحوله عن الاستمرار إلى الطلب، وبعد أدوات الشرط لكونها تتضمن معنى الطلب، وفي أسلوب الخبر دلالة على الماضي، ويرى بعض النحويين أن الفتحة في الماضي تستخدم للدلالة على فعالية حدث في الماضي ولم تعد قائمة في ذهن المتكلم إلا على سبيل الذكرى، والسكون والجزم في "يفعل" رمز لانعدام الفعالية وقطع الاستمرار في الحدث (توامه، 1994م، 65-68) وقد أكد د. المخزومي دلالة الحركات الإعرابية على زمن الفعل، إذ رأى أن رفع المضارع من أجل تمييز زمن الفعل المضارع وتخصيصه، وإن أريد له أن يدل على الزمن الماضي اتصل في النفي بـ "لم ولما" وسكن آخره، وإن أريد أن يخلص للمستقبل سبقته "أن ولن وإذن" (المخزومي، 1986م، 134). ولكن رأى بعض النحاة أن العلاقة بين الإعراب والزمن تنتهي بوضع الكثير من الاستثناءات، ومن الاستثناءات التي عرضها د. "المطلبي" في العلاقة بين الإعراب والزمن في نقده لما أتى به د. "المخزومي" أن "يفعل" مرفوع في "سيفعل" وسوف يفعل"، وهو يدل على المستقبل وليس على الحاضر، كما أنه -يفعل- مرفوع في العرض والتحضيض والترجي والتمني، وهذه الصيغ واقعة في سياق الإنشاء الطلبي، أي لا نصّ فيها على الزمن، فكأن حقها أن تكون ساكنة وفقاً للدكتور المخزومي، وصيغة "كاد يفعل" تدل على الماضي المقاربي، و"يفعل" فيها مرفوعة، ولم تدل على الحاضر، كذلك فإن "يفعل" في التركيب "كان يفعل" مرفوعة وهي تدل على الماضي المستمر وليس على الحاضر (المطلبي، 1986م، 145-146)، وهو رأي لا يجانب الصواب، ولكن لا يُنكر ما تحمله الحركات في حالات عامة من دلالة على الزمن، فخلافاً للرفع، يمكن أن نعّم أن النصب يدل على المستقبل، والجزم يدل على ما مضى إلا في الأمر والنهي، ولكن الرفع تشترك فيه الدلالات الزمنية الرئيسية، ولا يدل بذاته على زمن إلا بما يضامه من أدوات، وهي ميزة تختص بها العربية وتفتقر إليها الفارسية، فاللغة الفارسية ليست معربة، ولا يمكن لأي حركة أن تدل على الزمن.

المشتقات

تخلو المشتقات من دلالتها على الزمن الصرفي، فهو -كما ذكرنا- وظيفة صيغة الفعل مفردة خارج السياق، فلا يستفاد من الصفة التي تفيد موصوفاً بالحدث، ولا يستفاد من المصدر الذي يفيد الحدث دون الزمن (حسن، 1994م، 240)، والمشتقات -أو ما اصطلاح على تسميته المشتقات بالفعل (المصدر واسم الفاعل..)- تعد فروعاً للعمل في الفعل، فهي لا تحمل الزمن في أبنيتها الصرفية، وإنما تحمله في سياقها النحوي. (الريحاني، 1997م، 135؛ المطلبي، 27؛ الهاشي، 2006م، 239) وكان التأكيد الأكبر في حمل المشتقات للدلالة الزمنية يقع على اسم الفاعل، وهو ما عرفه الكوفيون بالفعل الدائم، وعدّوه قسيماً للماضي والمستقبل ومعادلاً للحاضر (المطلبي، 1986م، 148) وهذا الفعل الدائم هو البناء الذي يدل بنفسه على الثبوت والدوام، وإذا استعمل استعمال الفعل دل على الماضي والمستقبل، فهو يدل على الماضي إن كان غير منوّن، مثل: (أنا كاتب رسالة)، أي كتبت رسالة، ويدل على المستقبل إذا كان منوّناً، مثل: (أنا كاتب رسالة) أي سأكتب رسالة (المخزومي، 1986م، 116 و158)، فقد رأى النحاة القدامى أنه إذا أريد به -اسم الفاعل- الحاضر والمستقبل جرى مجرى الأفعال، وأشبه الحاضر في المعنى، وتمّ بينهما الشبه لفظاً ومعنى، وجرى مجراه وحمل عليه، وإن أريد به سوى ذلك -الماضي- جرى مجرى الأسماء (المطلبي، 1986م، 147؛

أمين، 2000م، 247). وهو يعامل معاملة الفعل في أن دخول الأدوات يغير في دلالة الجهة الزمنية وحالة الحدث له، فإن سبق بأدوات من قبيل (كان- مازال) دل على الاستمرار في الماضي (المخزومي، 1986م، 159).

وعلى الرغم من تأكيد النحاة على حمل اسم الفاعل للدلالة الزمنية دون الاهتمام ببقية المشتقات في هذا المجال، إلا أن الاعتقاد بحمل الصفة المشبهة للدلالة الزمنية قائم بتأكيد النحاة على تميزها عن اسم الفاعل بأنها تشتق للزمن الحاضر الدائم دون الماضي المنقطع والمستقبل، واسم الفاعل يكون لأحد الأزمنة الثلاث (أمين، 2000م، 260). وعليه؛ فإن الصفة المشبهة تدل على الحاضر، في حين يدل اسم الفاعل على الماضي والحاضر والمستقبل، واسم المفعول يحمل دلالة زمنية إن وقع في نفي أو استفهام، أي في موقع الفعل تماماً، فدلالة اسم الفاعل والمفعول الزمنية وقعت محط تأييد الكوفيين والبصريين في ذهابهم إلى فعلية "فاعل" و"مفعول" (المخزومي، 1986م، 118-119). من هنا نرى أن بعض المشتقات تحمل الدلالة الزمنية للأفعال التي تقوم مقامها، وهو أمر يخص العربية، ويميزها عن الفارسية التي لا مكانة فيها للاشتقاق بمعناه الاصطلاحي، فاللغة الفارسية لغة تركيبية، وما يعرف باسم الفاعل واسم المفعول يُصاغ بتركيب لواحق معينة على جذور الأفعال، وهي لا تقوم إطلاقاً مقام الفعل، على الرغم من أن بعضها يدخل في تركيب الأفعال والأزمنة، من قبيل اسم المفعول، أو ما يسمى في الفارسية الصفة المفعولية؛ إذ يدخل في بناء الماضي النقلي والماضي البعيد والماضي الأشد والماضي الشكي والمجهول، إلا أن هذه الصفة المفعولية لا تقوم بذاتها مقام الفعل، ولا تدل على زمنه، وبهذا تخلص النظائر الفارسية للمشتقات -ولم نسمها المشتقات الفارسية لأنها ليست مشتقة في هذه اللغة- من الدلالة الزمنية بالمطلق.

أسماء الأفعال

تنوب أسماء الأفعال عن الأفعال العربية في العمل وتكون دلالتها على الزمن الماضي أو الحاضر أو المستقبل وفقاً لما تؤديه من دلالة ومعنى، ولكنها لا تنصرف بل تكون بلفظ واحد مع الجميع (الهاشمي، 2006م، 264-265) وزمنها تابع لمعناها، ومرتبطة في جهته بالسياق، وهو مما تتميز به العربية عن الفارسية أيضاً، فلا يمكن للاسم الفارسي أن يؤدي دور أسماء الأفعال وأن يدل على زمن كما في العربية، ولهذا فإن ترجمة أسماء الأفعال من العربية إلى الفارسية يكون بترجمة معنى اسم الفعل في الزمن الذي يدل عليه بزمنه أو بجملة اسمية، فترجمة: "عليكم أنفسكم" تكون بصيغة الأمر: "مرقب خود باشيد" أي الزموا أنفسكم أو انتبهوا إلى أنفسكم، فاستخدم الأمر، وترجمة "هيات" في الفارسية تأتي على شكل جملة اسمية: "دور/ست" بمعنى "بعيد"، وترجمة "صه" هي: "خاموش وساكت باش" أي: "اسكت"، فالدلالة الزمنية تأتي في الفارسية من الفعل ذاته. ومن هنا نرى أن ترجمة أسماء الأفعال لا تفي بدقة معناها في العربية، ولا تؤدي مدلولها الزمني الذي تؤديه العربية أيضاً.

7,3- العدول في أزمنة الأفعال

ذكرنا مسبقاً أن صيغة الحاضر في العربية تستخدم للحال والاستقبال، إلا أنها تترجح للحال إذا سبقت بما يدل على الاستقبال كالسين وسوف ولن الناصبة ولا الناهية وأدوات الشرط وحرف التحضيض "ألا" ونوني التوكيد وحروف النصب، وعندها تتعين للاستقبال، وإذا سبقت بـ "لم- لما- لو الشرطية- إذ الظرفية- ربما- قد التقليلية- كان" فإنها تتعين حينها للماضي (الريحاني، 1997م، 70-71)، ويمكننا أن نعد هذا نوعاً من العدول في الاستخدام الزمني والسياقي للصيغة الصرفية باستخدام الأدوات، فقد حتم دخول أدوات محددة على الصيغة الصرفية دلالتها على زمن آخر، فأينما وردت هذه الأدوات مع هذه الصيغ

كان لها دلالتها تلك، وهناك حالات يحدث هذا العدول دون دخول الأدوات ولكن في أساليب معينة، كالعدول عن المضارع إلى الماضي في الدعاء والشرط؛ إذ يستخدم الماضي مكان الحاضر في هذين الأسلوبين، من قبيل: "رحم الله فلاناً- إن قام قمت" (حسن، 1994م، 251)، فالعدول هنا يمكن أن يقاس عليه، كما قد يحدث العدول في الأزمنة أيضاً لغاية بلاغية محض بما لا يقاس عليه، وقد جمعت "د. فاطمة عويمر" هذه الأغراض في رقيقة بحثية، كالعدول عن الماضي إلى المضارع رغبة في إحيائه، أو العدول عن المضارع إلى الماضي للدلالة على حتمية حدوثه، أو العدول عن الأمر إلى المضارع لتعظيم شأن المخاطب، أو العكس -العدول عن المضارع إلى الأمر- لتقليل شأن المخاطب، أو العدول عن الماضي إلى الأمر في الدعاء لإظهار التفاؤل (2021: 543-545)، وغيرها من العلل البلاغية. وهذا العدول -البلاغي- موجود في الفارسية أيضاً دون انحصار بأساليب محددة كأساليب الشرط أو الدعاء أو استخدام الأدوات -مثلاً- كما هي الحال في العربية، فللشرط والدعاء في الفارسية صيغ محددة وثابتة لا تتعلق بالأزمنة والعدول فيها، ولكن العدول عن الأزمنة في الفارسية شائع في اللغة كأسلوب شخصي للمتكلمين دون أن يقاس عليه أو يُعمَّم ليصبح قاعدة، ومن ذلك قولنا مثلاً: "من رفتم: ذهبْتُ" بمعنى "دارم می‌روم: أنا ذاهبٌ"، أو "از خانه نمی‌روی: لن تخرج من البيت" بمعنى "از خانه نرو: لا تخرج من البيت"، كما يمكن استخدام الحاضر الإخباري بدلاً من المستقبل، مثل: "من می‌روم: سأذهب". وعليه فإن العدول البلاغي شائع في اللغتين، إلا أن استخدام الأدوات في العربية فتح باب العدول في الأزمنة بشكل واسع، فدخول أدوات معينة على صيغ معينة يعدل زمنها، وهو ما لا نرى نظيراً له في الفارسية.

8,3- قراءة مقارنة

قسم النحاة العرب القدامى زمن الفعل إلى ماضٍ وحاضر ومستقبل، بصيغتي "فعل- يفعل"، إذ تدلّ "يفعل" على الحاضر والمستقبل، إلا أن صيغ هذه الأزمنة متداخلة فيما بينها، فصيغة "يفعل" قد تدلّ -فضلاً عن الحاضر- على الماضي إذا سبقت بحرفي الجزم "لم ولما"، وتدلّ على المستقبل إذا اقترنت بأداة تختص بالمستقبل كالسين وسوف ولن ولا الناهية، كما أن صيغة "فعل" قد تدلّ على الحاضر والمستقبل -فضلاً عن الماضي- كما في صيغ الدعاء والشرط، فالعدول عن زمن إلى زمن جائز في العربية، ومقرون بأساليب معينة يمكن أن يُقاس عليها، ويمكن أن يكون سماعياً أيضاً ويخرج إلى أغراض بلاغية عديدة، إلا أن العدول في الفارسية لا يكون إلا لأسباب بلاغية سماعية لا يقاس عليها. وبشكل عام فإن هذا العدول عن الأزمنة في اللغتين يدل على رحابة مدى كليتهما ومرونتهما.

وبالنظر إلى الأزمنة الفارسية نرى أنها متشعبة إلى جزئيات عديدة، فالماضي يمكن أن يكون بسيطاً وبعيداً ومستمراً وجارياً ونقلياً والتزامياً، والحاضر قد يكون إخبارياً والتزامياً وجارياً، والمستقبل بشكل واحد، والأمر والنهي كذلك، وكلها أزمنة أحادية الصيغ والمصطلحات، إلا أن الأزمنة العربية في كتب النحو القديمة انقسمت إلى ماضٍ وحاضر ومستقبل، لهذا فإن العربية تغلبت على النقص في تشعب الأزمنة فيها مقارنة ببقية اللغات -كالفارسية- باستخدام الأدوات التي تكوّن جهات تضاهي بها الأزمنة، وتفي بمعناها، وتُميّز العربية بقدرتها الدقيقة على تركيز المعنى وإيجازه، ولكن لا يوجد أدوات في الفارسية، كما لا يوجد منظور للعامل في الفارسية أيضاً، لأنها لغة غير معربة، فليس فيها ما يشكّل جهات كالعربية، بل صيغ أفعالها وأزمنتها مستقلة ومحددة كما ذكرنا، وهذه الأزمنة الفارسية جميعاً تُشتق من جذرين أساسيين، هما جذر الماضي وجذر الحاضر، أو كما يسمونه أيضاً جذر الأمر، والتي تتصل بها الضمائر الفاعلية عند الصياغة في أي زمن كجزء من تركيب الفعل، وهي هذه الجذور تشبه الأزمنة العربية، التي تنحصر في كونها زماناً ماضياً أو حاضراً، فزمن المستقبل في العربية لا يختص بصيغة مميزة عن الحاضر،

إلا أن الجذر المستخدم فيها في العربية واحد، وما يختلف هو الصيغة والوزن (فعل- يفعل)، فالفارسية -إذن- تستخدم جذرين، وهذان الجذران يحتلان أهمية في وضع اصطلاح الفعل، فعند تقسيم الأزمنة الفارسية في مصطلحات تسميتها يؤخذ الجذر الذي يشتق منه الزمن بعين الاعتبار، فإن كان مأخوذاً من جذر الماضي صُنف من توابع الماضي -باستثناء المستقبل المأخوذ من جذر الماضي أيضاً- وإن كان مأخوذاً من جذر الحاضر صُنف من توابع الحاضر، وهو ما يسبب تقاطعاً بين دلالة الزمن وتسميته في بعض الأزمنة، كالحاضر الالتزامي الذي يدل حقيقةً على المستقبل، والحال الإخباري الذي يدل أحياناً على المستقبل. ولكن هذا الأسس في التسمية -الاعتماد على الجذر المستخدم في وضع الاصطلاح- لا يؤخذ به في العربية، فما يحتم التسمية الاصطلاحية لجهة زمنية معينة هو الترابط الحقيقي دلاليًا وزمنيًا بين جزأي التركيب، وليس الجذر الفعلي هو الأساس كالفارسية، فالركيزة في تسمية الماضي المقاربي بصيغة (كاد يفعل) هي الترابط بين معنى "كاد" مرافقة للحاضر وزمنها الماضي، أي ليس الجذر الأصلي "يفعل" هو الذي فرض التسمية، والركيزة في تسمية الماضي المنقطع بصيغة "كان فعل- كان قد فعل" تقوم على الائتلاف المتحقق بين الجزء الأول والثاني للتركيب، وركيزة الماضي الشكي (ربما فعل) والمستقبل الرجائي (أن يفعل) والماضي الاستقبالي (سيكون فعل) والحاضر الشرعي (أخذ يفعل)، والمستقبل في الماضي (كان سيفعل)، والماضي المتحول (صار يفعل) قائمة على الترابط المعنوي -أيضاً- بين جزأيهما؛ حتى وإن كان أحدهما غير فعلي، ولا خلاف بين النحاة المحدثين في تحديد الجهة إن كانت للماضي أو الحاضر أو المستقبل، إلا في الحاضر الشرعي الذي فرضه البعض ماضياً شرعياً دون أخذ ارتباط طرفيه بعين الاعتبار، وبهذا؛ فإن الزمن الحقيقي مأخوذ بعين الاعتبار في تسمية الجهات الزمنية جميعاً، وقد أدى اختلاف الطريقة التي يتبعها الفرس في تسمية اصطلاحات أزمنة أفعالهم مع طريقة العرب إلى الاختلاف في تصنيف زمن الفعل ونظيره بين الفارسية والعربية أحياناً، فبعض الأزمنة تصنف في العربية في عداد زمن ما، وفي الفارسية تصنف مع زمن آخر، من قبيل الحاضر الالتزامي الفارسي -الذي ارتكزت تسميته على أصل جذره الحاضر- ونظيره المستقبل الرجائي العربي -الذي ارتكزت تسميته على دلالاته الزمنية المحض- والدلالة الصحيحة للزمن هنا ما جاء في المصطلح العربي، لأنه راعى التفاصيل الدقيقة في التسمية، فالدلالة الحقيقية للزمن في صيغة هذا الفعل هي المستقبل.

كما أن العربية أقرب إلى الدقة في تحديد الجهات الزمنية من الفارسية، فالماضي القريب من الحاضر له صيغة معينة في العربية (قد فعل)، والماضي المنتهي بالحاضر له صيغة أخرى (ما زال يفعل)، إلا أنهما يقابلان في الفارسية الماضي النقلي بصيغة واحدة تعادل الاثنيتين معاً، وهو ما نراه أيضاً في الماضي الاستمراري (كان يفعل) والماضي التكراري (ظل يفعل)، إذا لهما صيغة واحدة في الفارسية، إلا أن العربية خصت كلأ منهما بصيغة، وكذلك نلاحظ هذا في الماضي غير التام، إذ له صيغة واحدة في الفارسية وصيغتين تدلّان إما على الاستمرار (كان يفعل) وإما على المقاربة (كاد يفعل) في العربية، وهو ما نلاحظه أيضاً في المستقبل القريب (سيفعل) والبعيد (سوف يفعل) والمستمر (سيظل يفعل) في العربية والتي تقابلها جميعاً صيغة واحدة في الفارسية، إلا أنه بالمقابل نرى أن الماضي المستمر والماضي غير التام يقابلهما في العربية نظير واحد (كان يفعل)، كما أن الحاضر الإخباري والحاضر الجاري في الفارسية يقابلهما في العربية نظير واحد هو الحاضر العادي (يفعل) على الرغم من اختلاف جهاته، إذ تستخدم للبسيط والمستمر والتجديدي والمستقبل البسيط أيضاً.

من جانب آخر فإن المصطلحات العربية للجهات تفتقر إلى التحديد، فكثيراً ما نجد جهات زمنية تحمل عدّة دوال تدلّ على مدلول واحد بصيغة واحدة، فالماضي المتصل بالحاضر والفعل المؤكد والقريب من الحاضر مصطلحات عربية بصيغة واحدة

(قد فعل)، وهي تختلف عن الماضي المنتهي بالحاضر أو الزمن المشترك اللذين يمتلكان صيغة واحدة أيضاً (ما زال يفعل)، وكلها تدل على الماضي النقلي الفارسي. كما أن ما أطلق عليه الماضي التكراري في العربية هو ذاته الماضي الاعتيادي أو الماضي المتجدد بصيغة (ظل يفعل). والمستقبل الرجائي والشكي مقابلان للمدلول ذاته (أن يفعل)، وهذا خلل في وضع الاصطلاح العربي، مردّه إلى محاولة كلّ من النحاة المحدثين وضع اصطلاح مقابل لما هو في اللغات الأجنبية، أو لما يمليه عليه المؤشر الزمني والدلالي للصيغة، فحدّثت هذه الدراسات وعدم وجود جذور قديمة لهذا النوع منها شعب مسمياتها، مما جعلها تفتقر إلى توحيد المصطلح، لكنها في الفارسية تعدّ أصولاً وأبواباً مستقلة وقديمة، لذا توحدت تعريفاتها ومسمياتها.

من جانب آخر نرى أن لبعض الجهات الزمنية العربية صيغاً متعددة، من قبيل ما نراه في صيغة الاستمرار في الماضي والحاضر وفقاً لما تتركب معه "كان، أضى، بات، أصبح، أمسى، غدا" مع "فعل أو يفعل" وكلها تؤدي الدلالة ذاتها، إذ تستخدم مع الماضي أو المضارع المستمرين، وتقابل صيغة واحدة في الفارسية. و"زال-فعل-برح-انفك" تدل على صيغة واحدة هي الاستمرار من الماضي إلى الحاضر، وتقابل مدلولاً واحداً هو الماضي المتصل بالحاضر أو الماضي النقلي الفارسي، كما أن الماضي المقارب مثال آخر لهذه الحال، فهو في العربية يتركب من "كاد وكرب وأوشك" مع "يفعل"، إذ نجد أفعال المقاربة متعددة، يقابلها في الفارسية صيغ ثابتة وأحادية لكل زمن، والحاضر الشرعي يكون بأحد أفعال الشروع "أخذ-بدأ-شرع..." مع "يفعل"، وهذا ليس مما يؤخذ على العربية، بل يدل على سعة مداها وتعدّد مضامينها وأساليبها وتنوعها. ولا يفوتنا هنا نغفل عن الإشارة إلى أن هذه الأفعال المركبة (كان يفعل-ظل يفعل-كاد يفعل...) وفقاً لاعتقاد بعض النحاة -كالريحاني- تخلو من الدلالة على الزمن بذاتها، ويكتفى بها للتعبير عن التجدد أو الاستمرار أو المقاربة أو الرجاء، وهي تحتاج إلى أدوات تصرفها إلى الماضي القريب أو البعيد أو المنتهي بالحاضر أو المستقبل القريب أو البعيد أو غير ذلك، إلا أن مقابلاتها في الفارسية لا تخلو من دلالتها الزمنية فضلاً عن دلالات أخرى كالاستمرار والمقاربة، وهو ما يتيح لنا أن نعتقد بأن الجهات العربية يمكن أن تكون مركبة بذاتها، فتكون الصيغة دالة على الماضي المستمر القريب من الحاضر، من قبيل: "قد كان يفعل"، أو الماضي المقارب القريب من الحاضر "قد كاد يفعل"، أو المستقبل الرجائي المستمر "أن يكون فعل"، أو المستقبل البعيد المستمر "سوف يكون فعل" أو الماضي المتجدد القريب من الحاضر "قد ظل يفعل"، وغيرها الكثير، وهو يدل على سعة مدى اللغة العربية في استيعابها للصيغ المحتملة والجهات المحتملة، ويُشعر بدوره بانفتاح أطر الدلالات الزمنية للصيغ والسياقات. بالمقابل نرى في الفارسية أنواعاً لأفعال لا تعدّ جهة ولا زمناً في العربية، كالماضي الالتزامي الفارسي -الماضي الشكي- والذي يؤدي السياق معناه في اللغة العربية، وذلك بوجود ما يدل على الشك مع الماضي البسيط، ومثل ذلك أيضاً الأفعال أحادية الفاعل التي يؤدي معناها السياق والأسلوب في العربية، ولا تخرج أزمنتها عما يُصار إليه بعد تحويل فاعلها إلى فضلة، أو كالأفعال غير محددة الفاعل التي لا تعدّ زمناً خارجاً عما يفضي إليه فعلها في العربية بل هي صيغ مصدرية تابعة لفعل لزمن معين، ويؤدي معناها السياق أيضاً.

ومما يؤكد انفتاح اللغة العربية وسعتها أن هناك حوامل أخرى للزمن لا تؤديها أية أساليب أو معادلات في اللغة الفارسية، ومن ذلك مثلاً: الحركات والإعراب؛ فاللغة العربية لغة معربة، وحركاتها -كما يعتقد الكثير من النحاة- تؤدي مدلولاً زمنياً، فقد أجمع النحاة على أن النصب في المضارع يدل على المستقبل، ورأى البعض أن الجزم يدل على الماضي غالباً، واختلفوا في دلالة الرفع فيه بين مؤيد لدلالته على الحال ومخالف لذلك، كما عدّوا التنوين في اسم الفاعل من علامات دلالاته على المستقبل، ورشّحوا اسم الفاعل غير المنون للدلالة على الماضي، فاسم الفاعل نفسه والمشتقات من المؤدّيات الأخرى للدلالة الزمنية، فهي

-وعلى وجه التحديد اسم الفاعل بإجماع النحاة- تدل على الزمن كما ذكرنا، والصفة المشبهة كذلك تدلّ على الحال، واسم المفعول يؤدي زمن فعله بشروط معينة باعتقاد البعض، فالمشتقات في العربية قد تعمل عمل الفعل، ودلالاتها الزمنية تقتصر على الزمن النحوي، أي إنها لا تؤديها إلا في السياق، وهو ما لا تتمتع به الفارسية، إذ لا ينوب فيها عن الفعل شيء، والفعل بذاته يحمل الدلالة الزمنية، وتُدعم هذه الدلالة من خلال ظروف الزمان المسماة قيوداً، إلا أنها لا تنوب عن الفعل في حمل دلالاته الزمنية. ومن الحوامل الأخرى للدلالة الزمنية أسماء الأفعال، إذ تعمل عمل الفعل، وتحمل دلالة الزمن الذي تؤدي معناه، فاسم الفعل الماضي يدل على الزمن الماضي، واسم الفعل المضارع من الدوالّ على الحاضر، واسم فعل الأمر للمستقبل، ولكن لا يوجد في الفارسية ما يناظر أسماء الأفعال في حمل الفعل دلاليّاً وزمنيّاً إلا الأفعال ذاتها، فأسماء الأفعال ميزة أخرى تضاف لميزات العربية في حمل الزمن، ومن جانب آخر فإن الأدوات نفسها تُشعر بالمعنى الزمني، من قبيل بعض أدوات النفي التي لها سلوك الموجهات، فالأداتان "لن ولا الناهية والنافية" تحملان دلالة المستقبل، فوجودها مع صيغة "يفعل" يحتمّ الزمن المستقبل، و"لم ولما" تحملان دلالة الماضي، و"ليس" تحمل دلالة الحال مع الصيغة ذاتها، وغير ذلك مما ذكرناه في النفي، ومما لا يستخدم في النفي "أن وكي" اللتان تحملان دلالة المستقبل، وغيرها من الأدوات التي سبق ذكرها، وهو مما لا يُلاحظ في الفارسية أيضاً؛ إذ تخلو من مفهوم العامل والأدوات العاملة كما ذكرنا، والأدوات فيها إن أثرت في الفعل فتأثيرها يقتصر على جعله التزامياً دون تغيير زمنه، وليست كل الأدوات تؤدي ذلك أيضاً.

وإن نظرنا إلى المقارنة بينهما في ميدان النفي والأدوات النافية فبإمكاننا أن نستنتج أن النفي بدوره من الأمور التي تختلف جذرياً في هاتين اللغتين، واختلافه ناتج عن كون النفي في العربية متعلقاً بصيغة الفعل وزمنه في كثير من الأحيان من جهة، وبعمل بعض أدوات النفي في تغيير زمن الصيغة من جهة أخرى؛ فنفي الزمن الماضي في العربية غالباً يكون بأدوات تختلف عن نفي الحاضر والمستقبل، ونفي الماضي القريب من الحاضر يكون بأداة تختلف عن الأداة المستخدمة في نفي الماضي المطلق، ونفي المستقبل القريب يختلف عن نفي المستقبل البسيط، وأداة نفي الماضي البسيط تختلف عن المستخدمة في نفي الحاضر، فالأداة "لن" -مثلاً- لا تنفي صيغة "فعل"، بل "يفعل"، وعندما تنفيها تخلصها للاستقبال، والأداة "لم" -مثلاً- لا تستخدم لنفي "فعل"، بل لنفي "يفعل" وتخلصها للماضي، والأداة "ليس" تستخدم أيضاً مع "يفعل" وتخلصها للحال، وقد تشترك بعض الأدوات في نفي زمنين أو أزمنة معاً، مثل "ما" أو "لا"، وإن كان الفعل مركباً فإننا نستخدم لنفيه الأداة التي تناسب زمن جزئه الأول، فنفي "كان يفعل" هو "لم يكن يفعل" ونفي "قد كان فعل" هو "لمّا يفعل" ونفي "يكون فعل" هو "لا يكون فعل- ما يكون فعل"، ونفي "سيكون فعل" هو "لن يكون فعل" وقد فصلنا القول في الأدوات المشتركة في نفي عدة أزمنة وتلك المختصة بنفي زمن معيّن، وذكرنا أن بعض أدوات النفي عاملة، وهذا مما يختص به الحاضر "يفعل"، وعملها هذا يؤدي إلى قلب زمن الفعل إلى الماضي أو المستقبل، وهي من الميزات التي تختص بها اللغة العربية، فالنفي في الفارسية يخلو من هاتين الميزتين -اختصاص أدوات النفي بصيغ معينة وعملها في الزمن- فالنفي في الفارسية يكون بحرف واحد لا يعدّ أداة، وهو يتصل ببداية الفعل في أي زمن كان، ويحقق معنى النفي فقط، دون أن يتعلق بزمن ما أو يغير الجهة أو زمن الفعل، إلا أن الأفعال الجارية في الماضي والحاضر لا تنفي.

نتائج

يقسم الزمن في العربية إلى نحوي وصرفي، وهو ما يجعل النظام الزمني مفتوحاً لا يُحدّ بقالب معيّن، مما يُكسب اللغة مرونة بالغة بما فيها من وسائل لغوية للتعبير عن الدلالات الزمنية، والتي تترافق مع الصيغة الصرفية في تقديم تلك الدلالات، على عكس الفارسية التي يمكن إدراجها مع اللغات الصيغية، أي ما يقابل الزمن الصرفي العربي، وأزمنة الأفعال فيها –مع هذا- متنوعة، وهي كلها أزمنة أصلية تتشعب عن جذرين، يقابلها في العربية أزمنة وجهات، وهذه الجهات تؤدي معنى الزمن النظير في الفارسية وتزيد عليه في التفصيل والدقة في كثير من الأحيان؛ إذ نجد معادلات عربية عديدة مختلفة في التفاصيل تقابل زمناً فارسياً واحداً، إلا أن هذه الجهات أحياناً تفتقر إلى تحديد المصطلح الدالّ عليها في الكتب المختصة، وذلك ناتج عن حداتها في النحو المعاصر ومحاولة النحاة المحدثين لإيجاد مقابلات للأزمنة العديدة في اللغات الأجنبية، وتقوم هذه الجهات أساساً على إدخال الأدوات على الصيغ البسيطة والمركبة، مما يفسح المجال واسعاً لإدخال العديد من الجهات التي تتميز عن غيرها بأدق التفاصيل، فالأدوات والتركيب هما ركنا الأساس اللذان قام عليهما تنوع الجهات الزمنية في الفعل العربي، على أن الصيغ الفعلية الزمنية في الفارسية تمتاز بأنها محددة وواضحة ولا خلاف عليها. من جانب آخر تتميز العربية بوجود صيغ غير فعلية تعمل عمل الفعل وتؤدي الدلالة الزمنية، كأسماء الأفعال والمشتقات، كما تمتاز بوجود عناصر تؤدي تلك الدلالة دون أن تعمل عمل الفعل كالحركات الإعرابية. والأدوات بذاتها تُشعر بدلالة زمنية محددة وتحقق عدولاً في زمن الصيغة التي رافقتها، فدخل بعض هذه الأدوات على الفعل المضارع تحديداً قد يؤدي إلى عدول في الزمن إلى الماضي أو المستقبل، ويمكن للعدول في الزمن أيضاً أن يكون أوضح في بعض الصيغ بما يُقاس عليه كالشرط والدعاء، وقد يكون لعلّة بلاغية محض، وهذا العدول في زمن الأفعال موجود يكون في الفارسية أيضاً في أساليب الكلام دون أن يُقاس عليها. ومن المهم أن نذكر أن السياق في العربية يؤدي المعنى المقابل لبعض الأزمنة الفارسية التي لا تخرج جهتها الزمنية عما ذكر مسبقاً، ولكن دلالة أخرى تضاف إليها بواسطة السياق، كدلالة الشك في الماضي الشكي ودلالة التعدية في الأفعال أحادية الفاعل، وهو –السياق- بهذا يُغني عن إضافة نوع جديد من الأنواع أو الأفعال كما هي الحال في الفارسية. وعليه، فإن اللغة الفارسية دلت على مضمون الزمن في الأفعال بصيغ محددة، والعربية دلت عليه في الأفعال بصيغ متنوعة وفي غير الأفعال أيضاً بما يكشف عن استيعابها لدقائق التفاصيل الزمنية، وقدرتها على الاتساع بما يفوق قدرة اللغات الأخرى. من هنا نرى أنه لا بدّ من إيلاء المزيد من الاهتمام بالتحليل التقابلي لتدريس الزمن ومفاهيمه الأساسية في اللغة العربية كالقرائن والسياق والجهات وغير ذلك، بما يخدم اللغة، ويسهل تعلمها وإتقانها.

قائمة الببليوغرافيا

المراجع العربية

- أمين، عبد الله. (2000م). الاشتقاق (الطبعة الثانية). القاهرة، مصر: مكتبة الخانجي.
- توامه، عبد الجبار. (1994م). زمن الفعل في اللغة العربية قرائنه وجهاته. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
- جحفة، عبد المجيد. (2006م). دلالة الزمن في العربية دراسة النسق الزمني للأفعال. الدار البيضاء، المغرب: دار توبقال للنشر.

- حسّان، تَمَام. (1994م). اللغة العربية معناها ومبناها. الدار البيضاء، المغرب: دار الثقافة.
- رشيد، كمال. (2008م). الزمن النحوي في اللغة العربية. عمان، الأردن: عالم الثقافة.
- الريحاني، محمد عبد الرحمن. (1997م). اتجاهات التحليل الزمني في الدراسات اللغوية. القاهرة، مصر: قباء. تم الاسترجاع من الرابط: <https://ebook.univeyes.com/114670>
- سيبيويه. (1988م). الكتاب (الطبعة الثالثة). ج 1. عبد السلام محمد هارون (تحقيق)، القاهرة، مصر: الخانجي.
- عويمر، فاطمة. (2021م). العدول في أزمنة الأفعال- دراسة في كتاب معاني القرآن للفراء. مجلة المدونة، 1 (8). صص 537-556. تم الاسترجاع من الرابط: <https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/253/8/1/148834>
- المخزومي، مهدي. (1986م). في النحو العربي نقد وتوجيه (الطبعة الثانية). بيروت، لبنان: دار الرائد العربي.
- المطلي، مالك يوسف. (1986م). الزمن واللغة. القاهرة، مصر: الهيئة المصرية العامة للكتاب.
- الهاشمي، أحمد. (2006م). القواعد الأساسية للغة العربية (الطبعة الثالثة). بيروت، لبنان: مؤسسة المعارف.
- الوسيط. (2004م). (الطبعة الرابعة). القاهرة، مصر: مكتبة الشروق الدولية.

المراجع الفارسية

- جعفري، فاطمة. (1390 هـ.ش). دستور كاربردی: القواعد التطبيقية. ج 2، طهران، إيران: مؤسسة دهخدا.
- خانلري، برويز نائل. (1352 هـ.ش). دستور زبان فارسی: قواعد اللغة الفارسية (الطبعة الثانية). طهران، إيران: مؤسسة الثقافة الإيرانية.
- روائي، محمد و كيوي، جهانكير معصومي. (1361 هـ.ش). دستور زبان فارسی: قواعد اللغة الفارسية. طهران، إيران: علوي.
- عارفي، مائدة گلچين. (1390 هـ.ش). بررسی ساخت غير شخصی در زبان فارسی: دراسة بنية الأفعال غير الشخصية في اللغة الفارسية. مجلة مجمع اللغة الفارسية- نامه فرهنگستان. 7. صص 162-182. تم الاسترجاع من الرابط: <https://www.eliteraturebook.com/books/download/?hash=eyJpZCI6IjE1NjYiLCJOeXBlljoicGRmln0=>
- مشکوة الديني، مهدي. (1370 هـ.ش). دستور زبان فارسی: قواعد اللغة الفارسية (الطبعة الثانية) مشهد، إيران: جامعة فردوسي.
- وحيديان كاميار، تقي. (1384 هـ.ش). فعل های يك شناسه: الأفعال أحادية اللاحقة. مجلة مجمع اللغة الفارسية- نامه فرهنگستان. 2 (6). صص 29-37. تم الاسترجاع من الرابط: <https://cutt.us/QF9b7>